تصدر رقميا مؤقتا في انتظار العودة للصدور ورقيا

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊ ⴰⵟⴰⵡⵉⵙⵜⵓⵔⵉ

• العدد : 370
من 28 يوليوز إلى 3 غشت 2020

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

مشكلة الماء ... من اجل توزيع عادل وتدبير ديمقراطي وعقلاني للموارد المائية

كلمة العدد

وزارة الداخلية وترتيب المشهد السياسي

حافظت وزارة الداخلية على موقعها وسطوتها في التركيبة الحكومية في ما يسمى بالعهد الجديد كما كانت عليه في عهد الحسن الثاني. كانت ولا زالت هي ام الوزارات وأكبر فاعل سياسي في البلاد. كان عهد الحسن الثاني يحرم العمل السياسي بالبادية بعد ان اقتلع جذور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، وبعد ان توجهت انظار الحركة الثورية لموضوعة التحالف العمالي الفلاحي واعتبار البادية أكبر خزان للقوى التي يمكن ان تعتمد عليها بروليتاريا المدينة تغيرت سياسة الدولة تجاه العمل السياسي بالبادية فشرعت وزارة الداخلية في استنبات الاحزاب الادارية علها تبني حاضنة جديدة للنظام القائم.

اما اليوم وفي ظل جائحة كورونا فقد استغلت وزارة الداخلية الظروف الناشئة وتولت تطبيق "قانون الطوارئ الصحية" الذي مددت له حتى حققت قصب السبق على الصعيد العالمي، اذ يحتل المغرب الصف الأول من البلدان التي ابقت على قانون الطوارئ لأنه يحقق اهداف التحكم وديكتاتورية الحكم الفردي.

في الأسابيع القليلة الماضية بادر حزب الاتحاد الاشتراكي باقتراح تأجيل الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية. اعتبر المراقبون هذا الاقتراح بالون اختبار تلقيه أوساط نافذة من الدولة على لسان هذا الحزب المخزن. وسرعان ما برزت ردة فعل البيجيدي ومعه الأحرار والبام رافضين المقترح، ومنهم من شكك في مراميه واعتبره يستهدفه. على إثر هذا الاستكشاف للمواقف بادرت وزارة الداخلية بالتأكيد على إجراء الانتخابات التشريعية في وقتها 2021 وأطلقت حملة لقاءات مع الاحزاب لتبليغها القرار وفي ذات الوقت تسليمها التوجيهات وكشف قراءة المخزن للوضع العام بالبلاد.

بدون شك سيطغى موضوع المشاركة/المقاطعة باعتباره كابوسا حقيقيا للجميع. بالنسبة للبيجيدي يتخوف من المقاطعة لأن التجربة السابقة أظهرت أن القاعدة الموالية له في تناقص وقد تنهار لان المصائب التي تسبب فيها أو نسبت له ستزيد من عزلته. أما الأحزاب الأخرى فإنها تتخوف أيضا من المقاطعة لأن قاعدة المصوتين عليها ستتقلص كثيرا وهذا يخدم في نهاية المطاف البيجيدي الذي قد يحافظ على بقائه في المرتبة الاولى رغم تقهقر نسبة المشاركة. وشكل موضوع الهلع من المقاطعة مجالا تحالفت فيه الأحزاب الثلاثة البام والاستقلال والتقدم والاشتراكية، وقدمت أغرب المقترحات والمبادرات من اجل الزامية التصويت وتجريم المقاطعة؛ أما وزارة الداخلية فإنها ستراقب الساحة وتتخذ الموقف الحاسم إذا لم تدفع الرياح في الاتجاه الذي ترضاه.

اذا كان لجائحة كورونا من جانب ايجابي فهو انها مكنت الشعب المغربي من الاطلاع الدقيق على مستوى التخلف والهشاشة التي تعرفها البلاد. الكل يتكلم عن 20 مليون من المغاربة في وضعية الهشاشة يتهددهم الفقر وحتى الجوع من جراء البطالة وتوقف عجلة الاقتصاد، ينضاف الى ذلك الجفاف الخطير لهذه السنة. أعلنت الدولة عن فشلها في تدبير الازمة، وهو ما كشفه تعديل قانون المالية لسنة 2020 اذ حافظت على التقشف ووجهت كل التسهيلات لخدمة مصالح الرأسمال الطفيلي وامتنعت عن تقديم مشاريع استثمارية تخلق مناصب الشغل المنتج وتحقق السيادة الغذائية للمغرب والأمن الطاقي وتوفير الصحة والعلاج الجيد لكافة أفراد الشعب في قطاع عمومي قوي وعصري. أمام هذا الوضع المتفاقم وفشل الدولة؛ فإن الأحزاب المشاركة في لعبة الانتخابات لن تغامر بتوزيع الأوهام في الحملات الانتخابية المقبلة. سيكون الخطاب باهتا وباردا وفاقدا للمصداقية وهذا سيعطي الحجة الملموسة للمواطنين للمقاطعة وتوسيعها.

ومن نماذج التحكم المطلق لوزارة الداخلية في المشهد السياسي المخزني ما تلفظ به وزير الداخلية من تهديد مبطن واحتقار لمن اثار موضوع المعتقلين السياسيين وضرورة اطلاق سراحهم كعربون لانفراج سياسي يغطون به إقبالهم على المشاركة في الانتخابات، لكن السيد الوزير كان حازما الى درجة أقفل الموضوع ومعه امكانية التفاوض معه فيه.

من جهتنا نعتبر ان اللحظة هي لحظة مواجهة حقيقية بين إرادتين: الاولى تشد المغرب الى الخلف المكبل بالاستبداد والاستغلال، وإرادة تنشد التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

ضيف العدد : **عبد الرحيم الهندوف**

النموذج التنموي المغربي
نموذج تبعي لسياسة الاستعمار

2 الجبهة الاجتماعية المغربية تدين منع وقفتها الاحتجاجية

5 الوضع السياسي مخنوق--- ضعف مبادرات القوى المعارضة يسمح بتعميق السياسات المخزنية

10 منطقة النيل بين الندرة وحروب المستقبل

16 كورونا والإسلام السياسي

السحب : مطبعة العهد الجديد
jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org
عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

الجبهة الاجتماعية المغربية تدين منع وقفتها الإحتجاجية والعنف الذي تعرض له المشاركون فيها

فوجئ المشاركون/ات في الوقفة الاحتجاجية التي دعت لها الجبهة الاجتماعية المغربية يوم الخميس 23 يوليوز 2020 بتدخل عنيف لعدد كبير من جميع انواع القمع، حيث تم فرض حصار صارم على الساحة المقابلة لمقر البرلمان بالرباط وإغلاق جميع المنافذ المؤدية إليها. وتم تعنيف عدد من المحتجين/ات الذين تمكنوا من الوصول اليها بالدفع والركل واللكم، ولم يستثنى منهم قياديون في الجبهة، هذا فضلا عن مضايقة الصحافيين وترهيب المواطنين. ولم تقدم السلطات القمعية مبررا قانونيا بما أقدمت عليه سوى تذرعها بقانون الطوارئ الصحية الذي لا علاقة له بتنظيم الاحتجاجات بينما الوقفة كانت ستنظم في احترام لهذا القانون بحمل الكمامات والحفاظ على المسافة الضرورية بين كافة المشاركات/ين.

انطلاقا مما سبق فإن السكرتارية الوطنية للجبهة الاجتماعية المغربية،

1 - تدين بقوة منع هذه الوقفة الاحتجاجية والعنف الذي تعرض له العديد من المشاركين فيها.

2 - كما تدين استغلال قانون الطوارئ الصحية لتكميم الأفواه وفرض الحجر السياسي على الشعب المغربي وقواه المناضلة.

وتمرير سياسات معادية لمصالح وطموحات الجماهير الشعبية كما جسدها قانون المالية المعدل، الرجعي والتقشفي، والاجهاز النهائي على المرفق العمومي والدوس على أبسط حقوق العمال وعلى رأسها التسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمنع العملي للعمل النقابي مقابل تسمين الباطرونا والتوغل في التبعية للدوائر الإمبريالية الغربية.

3 - تؤكد أن القمع لن يثني الجبهة الاجتماعية المغربية وكافة القوى المناضلة من خوض النضال الوحدوي لفك الحصار على العمال وكافة الفئات المناضلة وتدعو فروع الجبهة الى الاجتماع وبرمجة أشكال احتجاجية محلية دفاعا مطالب الشعب المغربي في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

الوحدة النقابية: تجربة ألمانيا

سعيد سليم

اتحاد نقابات العمال الألماني

Deutscher Gewerkschaftsbund DGB

هو أكبر إتحاد نقابي في ألمانيا ويضم ثمانية نقابات قطاعية (الصناعة IG Metall الخدمات Verdi البناء والفلاحة والبيئة IG BAU التربية والعلوم GEW التغدية والمطاعم NGG المناجم والكيمياء والطاقة IG BCE السكك الحديدية والنقل EVG البوليس GdP) وينتمي إليه أكثر من 6 ملايين عضو. هناك 9 اتحادات جهوية للإتحاد. شبيبة إتحاد نقابات العمال تتكون من شبيبات النقابات القطاعية وتضم حوالي نصف مليون عضو (الشبيبيات النقابية تضم الأعضاء الذين يقل عمرهم عن 28 سنة).وقد تاسس هذا الاتحادات سنة 1949

إن الموقف المركزي والمؤسس لاتحاد نقابات العمال هو مبدأ النقابة الموحدة، أي أنه لا يمكن أن توجد في قطاع واحد وفي الشركات والإدارات التابعة لهدا القطاع إلا النقابة القطاعية لها القطاع. إن هذا يمنع التنافس بين نقابات متعددة في مكان العمل ويشكل نقطة قوة في مواجهة أرباب العمل. إن الانتماء إلى النقابات الألمانية يتم حصريا على أساس الانتماء إلى قطاع اقتصادي معين وليس على أساس الانتماء السياسي أو نوعية العمل (ليس هناك أي فرق هل العضو عامل أو إطار عالي أو مستخدم بعقود غير محدودة أو محدودة زمنيا أو متمرن أو حاصل على التأهيل المهني). هذه النقابات مستقلة عن الدولة والأحزاب وأرباب العمل.

إن الحزب الاشتراكي الديموقراطي SPD وحزب اليسار die LINKE والخضر Die Grünen هي أحزاب ممثلة بقوة من خلال اعضائها في النقابات وإن كان أغلب القادة النقابيين هم ينحدرون من الحزب الاشتراكي الديمقراطي. كما أن الإتحاد المسيحي الديمقراطي CDU هو أيضا ممثل من خلال مناضليه داخل النقابات. هذه الأحزاب الأربعة تتوفر أيضا على أجنحة نقابية قوية تعمل على التأثير داخل النقابات ولكن تعمل أيضا على التأثير على الحزب الذي تنشط فيه. هذه الاجنحة النقابية تفرق مع ذلك بين العمل النقابي والعمل الحزبي. الحزب الديمقراطي الحر (نيوليبرالي اقتصاديا) والبديل من أجل ألمانيا (يميني متطرف) لا يعملان داخل النقابات (هناك تناقض مبدئي بين مواقفهما ومواقف النقابة).

إن أحزابا صغيرة أخرى تعمل داخل إتحاد نقابات العمال كالحزب الشيوعي الألماني DKP وسلطة العمال Arbeitermacht والحزب الماركسي اللينيني الالماني MLPD على سبيل المثال لا الحصر ولا تتعرض عموما لمضايقات داخل النقابات وإن كان يوجه لبعضها وخصوصا MLPD اتهام الحلقية. لكن هناك عموما إجماع على التفريق بين العمل النقابي والعمل الحزبي بين جميع أعضاء النقابات.

إن هناك ايضا إتحاد الموظفين الألمان DBB Deutscher Beamtenbund

الذي يضم أساسا الموظفين وعدد أعضائه حوالي مليون عضو واتحاد النقابات المسيحية CGB الذي يضم حوالي 100.000 عضو وهو قريب جدا من أرباب العمل ولم يستطع قط رغم محاولات الشركات الكبرى واتحاد الباطرونا بناء قوة مضادة لاتحاد نقابات العمال.

- بعد الوحدة الألمانية كان اتحاد نقابات العمال يضم 12 مليون عضوا. بعد إعادة الهيكلة الاقتصادية في شرق ألمانيا وبعد إغلاق مناجم الفحم ومصانع الفولاد التي كانت تضم أعلى نسبة للعمال المنظمين نقابيا في غرب المانيا وبسبب انتشار العقود المحدودة والمؤقتة وانعدام الاستقرار في سوق العمل تراجع عدد الأعضاء إلى النصف. وتراجعت قوة النقابات وإن كانت وحدتها ضمنت لها أن تبقى تلعب دورا مهما في أماكن العمل.

- إن هناك إجماع على الفصل بين العمل النقابي والعمل الحزبي، لكن العمل السياسي متواجد وممكن داخل النقابة (الدفاع عن الخدمات الإجتماعية والقطاع العمومي وحقوق النساء والمساواة في الأجور بين الرجال والنساء ومضادات الحرب والدفاع عن البيئة ومحاربة العنصرية) وبعيدا عن هذه العموميات فان هناك تناقضات تظهر: إن حركات مناهضة المفاعلات النووية هي قوية جدا وهنا وقع شرخ بين النقابات التي تدافع عن مناصب العمل القائمة في هذا القطاع والحركات المناهضة لهذا القطاع. كما وقع شرخ بين الحركات البيئية المناهضة للتلوث الناتج عن مناجم الفحم والنقابات المدافعة عن مصالح أعضاءها في هذا القطاع. ونفس الشيء وقع في صناعة الأسلحة وإن كانت النقابات تدعو في هذا المجال إلى تحويل هذه الصناعة إلى صناعة مدنية.

- وجهت انتقادات للنقابات بدفاعها عن مصالح ألمانيا(خلال أزمة 2009) وعدم دفاعها عن دول جنوب أوروبا التي كانت على مشارف الإفلاس.رغم ذلك شاركت بعض النقابات في حركات Occupy و Blockupy التي انتقدت سياسة الاتحاد الأوروبي (قروض جديدة مقابل التقشف والخوصصة). مع ذلك يبقى اتحاد نقابات العمال أكبر مكون للسلطة المضادة Contre-pouvoir في ألمانيا.

- إن سياسة التعاون الإجتماعي المرسمة في ألمانيا (الاتفاقيات الجماعية في القطاعات، مجالس العمال في الشركات، انتخابات الممثلين في التعاضديات وهذه نقطة سنتطرق لها بالتدقيق في مقال ثاني) تضمن مشاركة للعمال لكنها أيضا تدمجهم في مؤسسات إقتصادية لا يتحكمون فيها ويخلق نخبة منهم وبيروقراطية نقابية.

إن الوحدة النقابية في ألمانيا ابانت عن نجاعتها. ورغم منع الإضراب السياسي في ألمانيا وقرارات المنع التي مست الحزب الشيوعي الألماني بين 1956 و1969 وإصدار ما سمي بقوانين محاربة الراديكالية (في السبعينات أساسا ضد الشيوعيين واليسار الجديد بسبب المواجهة بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية انذاك) فإن النقابات ظلت فضاء للحوار والنقاش والنضال المشترك للدفاع عن المكتسبات الإجتماعية وتحسين وضعية العمال.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تطورات الحالة الوبائية منذ تخفيف الحجر الصحي بالمغرب:

البؤر المهنية تعكس ضعف المراقبة

لا يزال العالم يرزح تحت وطأة اجتياح واحدة من بين أخطر الأزمات الصحية عالميا حيث خلف الفيروس التاجي "كوفيد19" وراءه ما يناهز 15.784.287 حالة إصابة و 640.601حالة وفاة على المستوى العالمي، فيما لا تزال المختبرات العلمية والطبية العالمية في سباق مستمر حول صنع لقاح كوفيد 19.

وبعد اتجاه أغلب الدول إلى تخفيف الحجر الصحي منذ شهر يونيو 2020 خرج المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في مؤتمر صحفي يوم 15 يونيو 2020 محذرا دول العالم من خطر رفع القيود التي فرضها اجتياح كوفيد 19 نظرا لإمكانيةعودة موجة إصابات ثانية .

إجراءات تخفيف الحجر الصحي بالمغرب

في المقابل اتجهت الدولة المغربية إلى إعادة تصنيف جميع العمالات والأقاليم ضمن منطقة التخفيف رقم 1، باستثناء عمالات وأقاليم طنجة أصيلة ومراكش والعرائش والقنيطرة، ابتداء من 24 يونيو2020.

كما أعلنت أيضا وزارة الداخلية ووزارة الصحة و وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بلاغا مشتركا يتعلق بالمرور إلى المرحلة الثانية من "مخطط تخفيف الحجر الصحي" ابتداء من 24 يونيو 2020 عند منتصف الليل يقضي بإجراءات ومتطلبات العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية وذلك بإقرار مجموعة من الإجراءات و التدابير لتأطير هذه المرحلة من بينها: السماح للمقاهي والمطاعم بتقديم خدماتها بعين المكان ،مع عدم تجاوز نسبة 50 في المائة من طاقتها الاستيعابية،وإعادة فتح محلات الترفيه و الراحة، كالقاعات الرياضية و الحمامات،مع عدم تجاوز نسبة 50% من طاقتها الاستيعابية بالإضافة لفتح الفضاءات الشاطئية،مع ضرورة احترام التباعد الجسدي بالنسبة للمنطقة 1.

أما منطقة 2 فتقرر مجموعة إجراءات و تدابير من بينها إعادة فتح قاعات الحلاقة و التجميل مع عدم تجاوز نسبة 50% من طاقتها الاستيعابية بالإضافة إلى إعادة فتح الفضاءات العمومية بالهواء الطلق،من منتزهات وحدائق وأماكن عمومية ...

أعلنت الدولة المغربية عبر المجلس الحكومي يوم 9 يوليوز على تمديد حالة الطوارئ الصحية إلى غاية 10 غشت 2020 بموجب مرسوم رقم 02.20.426.

بتاريخ 19 يوليوز 2020 أعلن المغرب المرور للمرحلة الثالثة من إجراءات تخفيف الحجر الصحي وذلك ابتداءا من 20 يوليوز 2020 تنزيلا لما سماه التدابير اللازمة للعودة التدريجية للحياة الطبيعية و إعادة تحريك عجلة الاقتصاد حيث يشمل القرار استعمال الفنادق بطاقتها الاستيعابية الكاملة مع عدم تجاوز الفضاءات المشتركة للطاقة الاستيعابية 50 في المئة و إعادة فتح المرافق الثقافية ضمن حدود 50 في المئة و توسيع الطاقة الاستيعابية لوسائل النقل العمومي بنسبة 75 في المئة و إعادة فتح بعض المساجد و الترخيص للأنشطة و التجمعات التي يجتمع فيها أقل من 20 شخصا و قد استمر في منع الأعراس و الجنائز و إغلاق دور السينما و المسابح و استمر في فرض وضع الكمامات الواقية.

مع اقتراب عطلة عيد الأضحى والتطور المهول لعدد الإصابات بالمغرب و بجهة طنجة تطوان الحسيمة بشكل خاص لجأت وزارة الداخلية لقرار منع السفر بشكل تام خارج مدينة طنجة خلال فترة العيد ومنع الشركات و المقاولات بإصدار تصاريح السفر لصالح العمال و العاملات معللا هذا الإجراء بتطور الحالة الوبائية بالمغرب إضافة لتشديد المراقبة الأمنية لمداخل و مخارج مدينة العرائش باقتراب عطلة العيد.

و أخيرا مع تسجيل ارتفاع مهول لعدد الإصابات في الآونة الأخيرة لجأت وزارة الداخلية لإعلان يوم السبت 25 يوليوز 2020 بلاغ لها يقضي أن وضع الكمامة واجب وإجباري بالنسبة لجميع الأشخاص من أجل التنقل خارج مقرات سكناهم و أن كل مخالف لذلك يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 ، والتي تنص على عقوبة "الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 300 و1300 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون الإخلال بالعقوبة الجنائية الأشد".

عدد الإصابات وتوزيعها حسب الجهات منذ " تخفيف الحجر الصحي"

كما أشرنا سابقا انطلق المغرب في " مخطط التخفيف من الحجر الصحي" يوم 10 يونيو 2020، لدى سنعمل على استعراض تطور عدد الإصابات والوفيات والمتعافون في الفترة الممتدة بين 10 يونيو و24 يوليوز 2020 من خلال الجدولين التاليين:

جدول 1 : تطور الحالة الوبائية منذ تخفيف الحجر

التاريخ / العدد الإجمالي	10 يونيو 2020	24 يوليوز 2020	المعدل خلال هذه الفترة
الإصابات	8437	18834	10397
المتعافون	7565	16100	8535
الوفيات	211	299	88

يتبع في الصفحة 4

تتمة مقال تطورات الحالة الوبائية منذ تخفيف الحجر الصحي بالمغرب

جدول 2 : ترتيب تطور الحالة الوبائية خلال فترة التخفيف من الحجر الصحي.

الإصابات		عدد المتعافين		عدد الوفيات
العدد		التاريخ		
811	25 يوليوز 2020	28 يونيو 2020	17	خلال الفترة 10 يونيو و 10 يوليوز 2020 يتراوح عدد الوفيات بين 0 و 2 حالة وفاة.
570	24 يوليوز 2020			
563	24 يونيو 2020	25 يوليوز 2020	6	
808	9 يوليوز 2020	13 و 18 و 22 يوليوز 2020	5	
534	4 يوليوز 2020	16 و 19 يوليوز 2020 651	4	
249	10 يوليوز 2020	23 و 24 يوليوز 2020	7	
226	20 يونيو 2020			

من خلال ملاحظتنا وتحليلنا للمعطيات والأرقام بالجدول 1 و2 نلاحظ أنه خلال فترة التخفيف من الحجر الصحي المعتمدة في هذا المقال ارتفاع غير مسبوق و متزايد للإصابات بفيروس كورونا ويرجع السبب في نظرنا لعاملين أساسيين أولهما ارتفاع عدد التحاليل الكشف وظهور عدة بؤر وبائية مهنية بعدة وحدات إنتاجية صناعية وفلاحية بمناطق مختلفة.

أما فيما يخص توزيع نسبة الإصابات حسب الجهات بتاريخ 24 يوليوز 2020 فتحتل جهة الدار البيضاء سطات الصدارة (24.75 %)، تليها جهة طنجة تطوان الحسيمة (21.97 %) ثم مراكش اسفي (16.56 %) وفي المركز الرابع جهة فاس مكناس (12.87 %) و بالمركز الخامس جهة الرباط القنيطرة سلا (11.42%) بينما تحتل المركز الأخير جهة الداخلة وادي الذهب (0.31%).

وبالنسبة لتطورعدد الحالات التي تتلقى العلاج بالمستشفيات فتم تسجيل 732 حالة بتاريخ 10 يونيو 2020 في المقابل وصل العدد ل 2435 حالة قيد العلاج بتاريخ 24 يوليوز 2020 فيما بلغ أعلى عدد للحالات قيد العلاج منذ بداية أول حالة إصابة بفيروس كورونا (2 مارس 2020) لما يناهز 4261 حالة وذلك بتاريخ 4 يوليوز 2020 و 4255 حالة بتاريخ 5 يوليوز 2020.

ظهور البؤر الوبائية بعد الشروع في تخفيف الحجر الصحي

بعد دخول المغرب في مرحلة التخفيف من إجراءات الحجر الصحي ظهرت عدة بؤر وبائية أغلبها داخل الوحدات الإنتاجية الصناعية والفلاحية بمناطق مختلفةوالتي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع عدد الإصابات بالمغرب من بينها إصابة أزيد من 600 عامل/ة نتيجة للبؤرة الوبائية لضيعات ومعامل الفراولة بمنطقة لالة ميمونة بنواحي القنيطرة، ثم ظهور بؤرة صناعية بشركة رونو حيث تم تسجيل أزيد من 90 إصابة،وتسجيل 43 حالة إصابة بمدينة اسفي بتاريخ 6 يوليوز 2020 بسبب بؤرة صناعية بمعمل تصبير السمك بالمدينة, و تسجيل 207 حالة إصابة بجهة طنجة تطوان الحسيمة بتاريخ 24 يوليوز 2020 منها 199 بمدينة طنجة وتسجيل 5 وفيات بنفس المدينة و 110 حالة بتاريخ 23 يوليوز 2020 بمدينة طنجة أيضا و تجذر الإشارة لأنها تعتبر ثاني عاصمة اقتصادية بالمغرب بعد الدار البيضاء ويعمل بها ربع مليون عامل وعاملة بختلف المناطق الصناعية حيث أنهم/ن الفئة الأكثر عرضة للإصابة بمعية عائلاتهم و مخالطيهم بالمدينةجدول 2 : ترتيب تطور الحالة الوبائية خلال فترة التخفيف من الحجر الصحي.

وظهور بؤرة مهنية داخل مصنع الكابلاج بالمنطقة الصناعية بإقليم برشيد حيث تم تسجيل 164 حالة بتاريخ 25 يوليوز 2020

وترجع مسؤولية ظهور عدة بؤر صناعية وفلاحية بأرقام إصابات مهولة في صفوف العمال والعاملات الباطرونا والدولة المخزنية بسبب سماحها باستئناف العمل دون الالتزام بتطبيق الشروط الصحية والوقائية داخل الوحدات الانتاجية وأثناء نقل العمال/ات المحددة في البلاغ المشترك بين وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الصادر في 16 مارس 2020 ومقتضيات قانون الشغل المغربي من المادة 304 إلى المادة 344، ومقتضيات "بروتوكول تدبير خطر العدوى بوباء كوفيد 19 في أماكن العمل"، الصادر عن وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي في 28 ماي 2020المتمثل في إلزامية ارتداء العمال/ات والموظفين/ات للكمامات الواقية، وتعقيم مقر العمل بشكل دوري، قياس ودرجة حرارة العمّال قبل دخولهم لمقرّ العمل، ثم الاعتماد على التباعد الجسدي المحدد على الأقل بمتر واحد.

توقعات تطور عدد مرضى الحالة الوبائية بالمغرب

برزت توقعات تقضي بإمكانية تصاعد كبير لحالات الإصابة بفيروس كوفيد19 عقب المرحلة الثانية من تخفيف الحجر الصحي حيث أعلن بعض الخبراء العلميين بالطب والصيدلة بالمغرب عن إمكانية وصول عدد الاصابات اليومية بالفيروس إلى 1000 و1500 حالة وتمت الإضافة أيضا أنه إذا كانت كل حالة تتطلب التكفل العلاجي لمدة 15 يوما بالمستشفى فسنحتاج لحوالي 15 ألف سرير.

من المستشفيات العمومية للمستشفيات العسكرية الميدانية

عقب الدخول بمرحلة التخفيف من الحجر الصحي لجأ المغرب لإقامة 4 مستشفيات ميدانية بابن جرير وبن سليمان و سيدي يحيى الغرب وطنجة تم تخصيصها لاستقبال مرضى الفيروس، حيث يحتوي مستشفى ابن سليمان على قسمين، الأول تصل طاقته الاستيعابية لنحو 260 مريض/ة والثاني يحتوي على 200 سرير و20 وحدة عناية مركزة أما بالنسبة للموارد البشرية فيعمل بالمستشفى 13 طبيبا/ة إضافة لطبيبي طوارئ وأخصائي طب مخبري و69 ممرض/ة وطاقم مساعد مكون من 39 شخصا وقد خصص هذا المستشفى لاستقبال المرضى القاطنين بالمناطق شمال الدار البيضاء.

أما المستشفى الثاني بابن جرير فتصل طاقته الاستيعابية لأزيد من 400 سرير وقد خصص هذا المستشفى لاستقبال المرضى القاطنين بالمناطق جنوب الدار البيضاء.

و بعد ظهور البؤرة المهنية بلالا ميمونة لجأت وزارة الداخلية لإقامة مشفى ميداني ب سيدي يحيى الغرب لاستقبال حوالي 700 حالة أغلبهن نساء يعملن بالوحدات الإنتاجية لتعليب الفواكه.

فيما يخص طنجة تمت إقامة مستشفى ميداني بفضاء الغابة الديبلوماسية "غابة ميريكان" تصل طاقته الاستيعابية لأزيد من 350 سرير.

المقاومة العمالية للهجوم الرأسمالي المخزني متواصلة وتتوسع باستمرار

يشتد هجوم الباطرونا المتوحشة المحلية والأجنبية على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة بجميع فئاتها بدعم وتواطؤ من طرف أجهزة الدولة المخزنية من تمرير للمشاريع الطبقية البرجوازية الهادفة إلى معالجة أزمة المقاولات الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة وإعادة الحركة لعجلة الاقتصاد دون اي اعتبار لصحة وسلامة العمال/ات. ومن مظاهر هذا الهجوم :

- قمع ومحاصرة النضالات العمالية كما هو الشأن بالنسبة لنضالات عمال شركة " امانور" بطنجة، وعمال شركة "سواس" الفلاحية باشتوكة ايت باها، وعمال النظافة بالسعيدية وبركان ...، ومتابعة العديد من العمال قضائيا استنادا إلى الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي بتهمة عرقلة حرية العمل.

- التسريحات الجماعية من العمل تطبيقا للمادة 66 من مدونة الشغل تحت مبرر الأزمة الاقتصادية للمقاولة ولمخطط الباطرونا حول البطالة الجزئية والذي جرى تمريره في قانون المالية المعدل والذي يسمح لها بالتخلص من جزء من العمال/ات يصل إلى 30./..وقد استغل بعض الباطرونا ذلك لتسريح أكثر من هذه النسبة بل ومنها من تخلص من جميع العمال وتعويضهم بعمال جدد وخاصة بالنسبة لشركات الوساطة والمقاولة من الباطن مثل الشركات المشتغلة في المركبات الكيماوية للفوسفاط بأسفي والجديدة وشركة مناجم "بوظهر" ببني تجيت وشركة الخطوط الجوية الملكية التي تعتزم التخلص من 30./. من مستخدميها رغم أنها حصلت على دعم مالي من الدولة يقدر ب600 مليار سنتيم.

-تخفيض أجور العمال/ات تحت مبرر الأزمة المالية للمقاولة وذلك إما من خلال الخصم المباشر من الأجرة أو من خلال تخفيض ساعات العمل الأسبوعية.

-محاربة الحق في العمل النقابي من خلال طرد المسؤولين النقابيين أومحاصرتهم ورفض الحوار مع المكاتب النقابية أو التماطل ورفض المطالب العمالية كما هو الشأن بالنسبة لعمال "امانور" والشركة الفلاحية "اورتي سوس" باقليم اشتوكة ايت باها ...

-تشغيل العمال/ات في ظروف استغلال رهيبة تداس فيها كرامتهم/هن وتغيب فيها ابسط وسائل وتدابير الوقاية من كوفيد 19 مما حول الكثير من المقاولات إلى بؤر وبائية ما فتئت تتكاثر مع مرور الوقت دون أن يثير ذلك رد فعل من طرف أجهزة الدولة المخزنية التي تفضل كعادتها خدمة الرأسمال على حساب ارواح وصحة العمال /ات والشعب قاطبة.وما حدث من انفجار وبائي خلال 24 ساعة الماضية معظمه في الوحدات الإنتاجية (طنجة 199 حالة) و(83 بالبيضاء) و(160بشركة للكابلاج ببرشيد)... هو جريمة بكل المقاييس في حق العمال/ات والشعب المغربي.

- حرمان عدد كبير من العمال/ات المتوقفين/ات عن العمل بسبب كوفيد 19 من دعم صندوق كورونا بسبب عدم التصريح بهم /هن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الشيء الذي تسبب في تشريد وتجويع الكثير منهم /هن بعدما فقدوا/ن مصدر الدخل الوحيد.

وفي مواجهة هذا الهجوم الرأسمالي المخزني الرجعي تخوض الطبقة العاملة في عدة قطاعات صناعية وخدماتية وفلاحية، نضالات ما فتئت تتزايد يوما بعد يوم ومنها:

- معركة عمال شركة" امانور" بطنجة المنضوين تحت

يتبع في الصفحة 13

الوضع السياسي مخنوق
وضعف المبادرات السياسية الجبهوية للقوى المعارضة
يسمح بإعادة إنتاج وتعميق نفس السياسات المخزنية اللاشعبية

حفيظ اسلامي

• في استمرارية النظام السياسي التبعي المأزوم :

لقد استطاع ناظم الحماية أن يدخل النظام المخزني التقليدي في سيرورة التطور الرأسمالي التبعي وأن يمكنه من أدوات حديثة للسلطة والتسلط (أجهزة الدولة البوليسية + أجهزة الدولة الدينية في ثوب دولة المؤسسات الشكلية (إمارة المؤمنين) – إعادة الهيكلة الاقتصادية للطبقة الحاكمة) لا تلغي القديم منها بل تدمجه في بنائها السياسي والإيديولوجي.

ولقد استطاع النظام التبعي بعد إنهاء عقد الحماية من إجهاض مشروع بناء الدولة الوطنية الديمقراطية وتكريس الاستقلال في ظل التبعية ، تبعية أكدت استمرار هيمنة النظام الكولونيالي الجديد (الفرنسي أساسا) على الاقتصاد والسياسة المغربية ، ورفضه لكل بناء حقيقي لدولة المؤسسات الديمقراطية الشعبية العلمانية ، ولتنمية متمحورة حول الذات شاملة و دائمة في صالح أغلبية الشعب المغربي ، وتم تكريس هيمنة مطلقة على دواليب السياسة والاقتصادمن طرف أوليغارشية اقتصادية وسياسية تسخر الدولة ومؤسساتها القمعية لفرض الهيمنة المطلقة على المجتمع والاقتصاد والحقل السياسي والثقافي و الديني.

لقد أدى النضال المرير والطويل للشعب المغربي ولقواه التقدمية إلى فرض تراجع مؤقت وجزئي و هش عن أساليب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان القاسية خلال التسعينات من القرن الماضي، من خلال استبدال بعض طرق القمع بأساليب المنع والخنق والمناورة السياسية لتسهيل المرور نحو عهد الملك الجديد ، ولقد نجحت هذه الخطة في شل و عزل و تفكيك قوى اليسار الإصلاحي، و في زرع وهم الأمل في "التغيير من فوق" وتم وضع عدة سياسية (صناعة الأحزاب المخزنية وتدجين أخرى أو تفكيكها) وإعلامية لتكريس هذا الوهم، وتم إبعاد كل أمل في تغيير الدستور الممنوح الاستبدادي ل 1996 ، بل تم شن هجوم على المطالبين بتغييره بكونهم "دوستورانيين"، والادعاء بأن "تنزيل" فصوله كفيل بترسيخ "دولة المؤسسات".

لقد شكلت حركة 20 فبراير يقظة الشعب المغربي ضدا على الأوهام التي كرسها النظام المخزني وقوى الإصلاح من فوق، ولم تكن هذه اليقظة نفسها سوى حصيلة نضال طبقي وسياسي يومي مرير أتاحت له ظروف إقليمية ودولية في أن يفجر غضبه في وجه الاستبداد والفساد وأن يشكل لأول مرة نواة جبهة للطبقات الشعبية في مواجهة النظام المخزني.

استطاع النظام المخزني وبدعم الامبريالية الفرنسية في المقدمة مرة أخرى من الالتفاف على النضال الشعبي، من خلال اللعب على تناقضات الحقل السياسي المغربي وتقديم مبادرات للتلهية وربح الزمن السياسي، والاستغلال إلى أقصى درجة للحركة الإسلامية المخزنية ولبعض الأحزاب المسماة زورا "يسارية" أو الأحزاب الحداثية المخزنية في إعادة هيكلة المؤسسات بناء على دستور آخر ممنوح (دستور 2011) يكرس المزيد من السلط للملكية ويمكنها من الهيمنة المطلقة.

كما لم تستطع الانتخابات في ظل الدستور الجديد إقناع وجر الأغلبية الساحقة من الشعب لتجديد وهم الرهان على المؤسسات المخزنية فقد أصبحت الرؤية واضحة أكثر بكون هذه المؤسسات لا تشكل أي رهان على التغيير لصالح الشعب، ولا تشكل مصدرا للإرادة الشعبية سواء في المجال الاقتصادي والسياسي (نسب المقاطعة). وبالفعل فإن خفوت حركة 20 فبراير فتح المجال لنضالات مناطقية عمالية وجماهيرية مطلبية لكن بعمق سياسي ضد الفساد والاستبداد ومن أجل ديمقراطية توزيع الموارد والأرض والمجال كما هو شأن حراك الريف وجرادة وتاندرارة وبوعرفة وأوطاط الحاج وتاماسينت و غيرها والتي ووجهت بالقمع والمحاكمات الجائرة.

لقد أدى النضال المرير والطويل للشعب المغربي ولقواه التقدمية إلى فرض تراجع مؤقت وجزئي وهش عن أساليب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان القاسية خلال التسعينات من القرن الماضي، من خلال استبدال بعض طرق القمع بأساليب المنع والخنق والمناورة السياسية

إن أوضاع النظام السياسي في المغرب جعلته نظاما مخنوقا وعاجزا عن إنجاز "التنمية الاقتصادية" (حتى بالمفهوم الرأسمالي للكلمة) حيث اعترف بفشل "النموذج" الاقتصادي المتبع، ويحاول زرع الأوهام حول "نموذج جديد للتنمية" مستوحى من توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الامبريالية وخارج دائرة المحاسبة عن مسؤولية الفشل البنيوي "للنموذج القديم" ...

لقد زاد زمن "كورونا" من إثبات العجز التام للدولة في ميدان الصحة والتعليم والشغل والعيش الكريم والحريات مرة أخرى، وأصبح المجتمع أمام "دولة فاشلة" بامتياز نتيجة غياب أو ضعف أو قلة الخدمات الصحية العمومية، وتسرب الشك وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة وسياستها لتدبير الأزمة (الشك في الإحصاءات والمعطيات المقدمة + انفضاح العجز البنيوي للسياسات الصحية في البلاد في الأوضاع العادية فبالأحرى في زمن كورونا) وتأكد للرأي العام أن طبيعة الدولة وسياساتها الطبقية لم تتغير بل ازدادت شراسة وشرها في استغلال الحجر الصحي والعمل على تحويله إلى حجر مخزني على المجتمع لشرعنة القمع وتكميم الأصوات الحرة المنتقدة للنظام وسياساته وتمرير مشاريع ومخططات طبقية لتكريس الاستبداد السياسي وضخ الأموال لدعم عتاة الرأسماليين بدل أن يكون ذلك في خدمة الطبقات الكادحة والعمال الذين عانوا من جراء تشغيلهم خلال الوباء أو من خلال سياسات الإقصاء الاجتماعي

يتبع في الصفحة 6

تتمة مقال الوضع السياسي مخنوق وضعف المبادرات السياسية الجبهوية للقوى المعارضة يسمح بإعادة إنتاج وتعميق نفس السياسات المخزنية اللاشعبية

السابقة عليه.

• في أحزاب في الخدمة:

في المقابل لم يكن هناك من دور للأحزاب الملتفة حول النظام المخزني (اليمينية والإسلامية و"اليسارية") سوى التطبيل لسياساته الفجة والفاشلة في محاولة متجددة لخلق إجماع وطني حول النظام تحت شعار "إجماع سياسي وطني ضد الجائحة " وكأن الوباء عدو سياسي وليس تحديا/ امتحانا للسياسات الصحية والاجتماعية لكل بلد في العالم، وبدل الدعوة إلى مراجعة جذرية للسياسات اللاشعبية التي أوصلت التعليم والصحة والتنمية إلى الحضيض تم الاستمرار في تكريس نفس ألاعيب السياسة المخزنية في استغلال كل ظرفية بما فيها الفواجع لإعادة إنتاج الهيمنة على الحقل السياسي وتسمين البورجوازية الكبيرة، فأصبحت هذه الأحزاب والحكومة مع بعض التناقضات الجد ثانوية تلعب في المربع الضيق للأجهزة المخزنية وتؤدي وظائفها وتحقق أهدافها في حلب الميزانيات لصالح الطبقة السائدة والحفاظ على هيمنة نفس الأعيان و"الأطر" مع تغيير انتمائها وهيكلها الحزبي والسياسي كلما تبدلت المعادلات ...

• في بعض قضايا وإشكالات القوى السياسية المعارضة:

في المقابل أصاب بعض القوى التقدمية والديمقراطية، أو بعض الاتجاهات فيها نفس الجذبة اليمينية نحو الانزياح والحنين إلى سياسات "الإجماع الوطني" فتم التطبيل بكل عنجهية وصلافة وعمى لسياسة القمع المصاحبة ل"بقا في دارك" من طرف بعض النخب التائهة باسم "الحداثة" و"التقدمية"، في المقابل بقيت المكونات المتقدمة داخل قوى اليسار المناضل تائهة بين الرغبة في التغيير وعدم القدرة على بلورة أدواته، فالجبهة الاجتماعية أبانت على محدوديتها لحد الآن في المواجهة رغم النوايا الحسنة وبقيت مغلقة إيديولوجيا في مربع قوى اليسار المعارض (الاشتراكي الديمقراطي ، والماركسي) ولم تفتح المجال لكل القوى المعارضة للنظام المخزني وسياساته الاجتماعية - كما يطرح النهج الديمقراطي- كما أن جزءا من قواعدها تربى في تقاليد من الريع الصغير أو المتوسط النقابي والسياسي والاجتماعي وأصبحت غير قادرة على إطلاق المبادرات النضالية أو حتى المشاركة فيها عن قناعة (شلل العديد من فروع الجبهة الاجتماعية لبلورة برامج للنضال الاجتماعي المحلي). بالتأكيد لا زالت هذه القوى الديمقراطية تحبل بالكثير من الطاقات الخلاقة التي تحتاج إلى مداخل فكرية وسياسية تخرجها من "الشبكة" المقيدة لطاقاتها.

في المقابل كذلك غلبت على القوى الإسلامية المعارضة للمخزن الجذبة الصوفية الإنتظارية في الغالب أمام إيديولوجية الوباء ولم يخرجها جزئيا من غيبوبة استسلامها لقدر الوباء، سوى الصراع الضاري خصوصا عبر شبكات التواصل الاجتماعي الذي أبان من خلاله المدونون المعارضون أنهم يشكلون رأيا عاما و جيشا من طلائع المناضلين منظمين وغير منظمين قادرين على الفعل المعنوي في الحقل السياسي يحتاج إلى حاضنة تنظيمية، كما أن القوة الكبيرة فيها (العدل والإحسان) لم تبذل

الجهد المطلوب لإبداء الرغبة في أن تكون مكونا ضمن الجبهة الاجتماعية ونضالاتها، ولا زالت العلمانوفوبيا والمفهوم المطاط للتحالفات من معوقات هذه القوى الفكرية والسياسية.

اليسار الماركسي بدوره لا تنقصه الأعطاب رغم وجوده النضالي الميداني ومواقفه المبدئية المشرفة وتضحياته الجسام ونضاله ضد النظام الرأسمالي وليس فقط ضد أعراضه، ومن بين هذه الأعطاب :

• لا يزال تهيمن عليه النزعة الحداثية الأنوارية وإيديولوجيات ما بعد الحداثة وعداء بعضه المطلق للحركات الهوياتية وعدم إعمال مقولات التموقع والصراع الطبقي في تحليلاته لها (الاسلاموفوبيا).

• لا يزال غير قادر على إبداء الحماس النظري والعملي اللازم نحو مشروع بناء حزب الطبقة العاملة وجماهير الكادحين.

اليسار الماركسي بدوره لا تنقصه الأعطاب رغم وجوده النضالي الميداني ومواقفه المبدئية المشرفة وتضحياته الجسام ونضاله ضد النظام الرأسمالي

• لا يزال تحت تأثير مثقفي الجامعات من الماركسيين المدرسيين في الغرب الرأسمالي ("الماهرين" في إنتاج أدوات التحليل السوسيولوجي وأغلبهم مفصولين عن البراكسيس اللينيني لبناء الحزب) أكثر من انجذابه نحو التجارب الثورية الحقيقية التي أنجزت التغيير الثوري أو قادت حركات ثورية واستلهام الدروس منها في إطار جدلية النظرية والممارسة.

• تغليب أغلب أعضائه للعمل الجماهيري على العمل السياسي وعدم إدراك أن محرك محركات الصراع الطبقي يوجد في قلب التنظيم السياسي، وطبعا أكيد في تمفصل عضوي وجدلية مع أدوات الدفاع الذاتي الضرورية في كل صراع طبقي.

• في الآفاق القريبة :

إن دورة زمن كورونا لم تنته بعد، ولا أحد قادر على التكهن بمساراتها وتداعياتها في الموسم المقبل، لكن الأكيد أن استمرار استغلال الظرفية الوبائية لصالح الباطرونا والطبقات السائدة سيستمر، إن مهمة المرحلة الآنية هو تكوين جبهة سياسية شعبية تجعل من الوباء درسا سياسيا للتسريع بقلب موازين القوة لصالح الشعب وقواه الحية، وهذا يتطلب عمقا سياسيا ديمقراطيا وطبقيا وجرأة فكرية وسياسية لأن ذلك لن يبنى إلا خارج دائرة النظام المخزني وضده. إن عدم الحسم في هذه النقطة سيجعل المعارضة بمختلف مرجعياتها تدور في متاهة سياسية مكلفة ومثبطة لانطلاق النضال الجماهيري من أجل الديمقراطية الشعبية.

مشكلة الماء ...من اجل توزيع عادل وتدبير ديمقراطي وعقلاني للموارد المائية

يتناول ملف هذا العدد من الجريدة موضوع معضلة الماء ،ولا شك ان وصفنا لوضعية الماء بالمغرب بالمعضلة يرتبط بالمعطيات الموضوعية للماء ببلادنا حيث اصبحنا على شفا الخصاص الكبير بمعدل حصة للفرد لا تتجاوز 500 متر مكعب في السنة.واذا كانت هذه الندرة المائية ترجع من طرف الدوائر الرسمية لتواتر سنوات جفاف ، فإن المناخ ليس مسؤولا لوحده،ومن هنا تناولنا وضعية الماء في المغرب لإبراز نماذج من الخصاص المائي المهول في بعض مناطق البلاد من جهة ،ودور السياسة العمومية، في مجال تدبير الماء، في وضعية الخصاص المائي في هذه المناطق ،نظرا لعدم ملاءمتها للوضعية المناخية والمائية في هذه المناطق،ولجشع الرأسمال المستثمر في الفلاحة الذي هيأت له هذه السياسة المخزنية ظروف استنزاف الموارد المائيةسواء منها السطحية او الباطنية.

منطقة اشتوكة ماسة :

نموذج صارخ لاستنزاف مائي خطير واستغلال مكثف للإنسان والأرض وكارثة بيئية في الأفق

عبد الرحيم الهندوف

كل الخطابات الرسمية تتحدث عن الاستثمار وتشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي الذي تعتبره الدولة المخزنية المنقذ من الأزمة ومن التخلف وتبشرنا بغد أحسن إن تواردت علينا الاستثمارات الخارجية

منطقة اشتوكة ماسة نموذج لهذا الاستثمار الموعود حيث تتمركز أكبر الشركات المستثمرة في القطاع الفلاحي ببلادنا. شركات مغربية وأخرى أجنبية ومتعددة الاستيطان. أكثر من 10 آلاف هكتار من البيوت المغطاة، 50 % من صادرات المغرب من البواكر. درجات الحرارة جد ملائمة لهذا النوع من الانتاج؛ فهي جد معتدلة لا تنزل الدنيا منها عن 7 درجات شتاء ولا تتعدى القصوى 35 درجة صيفا. لكن العامل الأساسي المحدد لأي إنتاج زراعي هو الماء خاصة في هذه المنطقة ذات المناخ الجاف. فمعدل التساقطات لا يتعدى 150 مم في السنة وعدد الأيام الممطرة لا يتعدى 35 يوما. لكن الاستغلال المكثف لهذا المورد الطبيعي الحيوي وللإنسان والأرض من طرف الرأسمال بشكل بشع يجعل من الربح الهدف الاسمى بمنطق ميكيافيلي. والنتيجة بؤس وفقر وكوارث بيئية. كيف ذلك؟

الماء معضلة حقيقية وكارثة بيئية بالمنطقة: تتكون المنطقة السقوية لشتوكة ماسة من قسمين :

• القسم الأول جزء من الدائرة السقوية لماسة التي جهزتها الدولة منذ 1975 ويدبرها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة. تعتمد على المياه السطحية التي يوفرها سد يوسف بن تاشفين الواقع على واد ماسة (حوالي 75 مليون م 3 في السنة لمنطقة ماسة) وكذلك على المياه الجوفية بالنسبة للفلاحين الكبار خاصة في السنوات الجافة التي أصبحت تتردد أكثر فأكثر بسبب التغير المناخي. ورغم أن مساحة هذه الدائرة تبلغ 18000 هكتار فإن حوالي 8000 فقط منها تتم زراعتها وسقيها والباقي لا يستغل بسبب ملوحة المياه الجوفية المرتفعة وقلة الموارد المائية السطحية التي يوفرها السد (حوالي 4000 هكتار) أو بسبب مشاكل عقارية وأسباب أخرى (6000 هكتار). أما توزيع الأراضي على الفلاحين فإن 8 % من الاستغلاليات تستحوذ على 42 % من الاراضي بمعدل 41 هكتار لكل استغلالية و59 % من الاستغلاليات تملك 16 % من المساحة فقط بمعدل 2.2 هكتار لكل استغلالية. أما توزيع الزراعات فإن 42 % من المساحة يخصص للبواكر(التصدير) و15 % للخضروات (سوق داخلي)

• القسم الثاني مكون من الأراضي المجهزة من طرف الخواص يعتمد فقط على المياه الجوفية ومساحته تقدر ب حوالي 7000 هكتار تقريبا. منها 58 % مخصصة للبواكر جلها (82 %) تحت بيوت مغطاة و16% من المساحة مخصصة لإنتاج الخضروات الموجهة نحو السوق الداخلي (1). جل الاستغلاليات في المنطقة تملكها شركات رأسمالية كبرى وطنية وأجنبية.

مجموع مساحة البيوت المغطاة في كل المنطقة بدائرتيها السقوية العمومية والخاصة تبلغ 10 آلاف هكتار وهي في ازدياد مستمر.

أما حجم خزينة المياه الجوفية بالمنطقة يقدر ب مليار م3 منها 40 مليون م3 فقط قابلة للتجديد سنويا (2). وهذا الحجم غير كاف بتاتا لتلبية حاجيات كل هذه المساحات من المزروعات ذات الاستهلاك المرتفع من الماء. والنتيجة هي الاستغلال المكثف للفرشة المائية التي انخفض عمقها مع السنين إلى أكثر من 100م. وما يزيد الوضعية استفحالا هو انتقال بعض الرأسماليين الجشعين ينتمون لعائلات ثرية ذات نفوذ وجاه إلى المناطق القريبة من الساحل في السنين الأخيرة حيث عمق الفرشة المائية لا يتعدى 40 مترا . وهذا الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية دون رقيب ولا حسيب، إذا لم يتوقف، يمكن أن يؤدي إلى كارثة بيئية لا رجعة فيها وهي تسرب مياه البحر إلى الفرشة المائية كما وقع بمنطقة شتوكة بناحية أزمور فأصبحت أرضا قاحلة إلى الأبد.

عوض توقيف هذا الاستنزاف للماء والقطيعة مع هذا النموذج التنموي الفاشل قررت الدولة المخزنية إنشاء محطة لتحلية ماء البحر قصد تزويد المنطقة بمياه السقي وإنقاذ مصالح حفنة من الرأسماليين الجشعين ليستمروا في استغلال الإنسان والأرض والماء على حساب التنمية المستدامة بالمنطقة والجماهير الكادحة .

إن هذه المحطة ستزود منطقة شتوكة، عند الانطلاق بداية سنة 2021، بحجم مياه يبلغ 45 مليون م3 في السنة. ويمكن أن يصل هذا الحجم إلى 73 ملبون م3 مستقبلا. كما ستزود مدينة أكادير بالماء الشروب بصبيب يومي يساوي 150 ألف م3 (أي 55 مليون م3 في السنة) مع العلم أن هذه المحطة صممت لإنتاج 400 ألف م 3 يوميا على المدى البعيد.

إن هذا المشروع ستكون له عواقب وخيمة إن على المستوى الاقتصادي أو المالي أو البيئي:

• سيكلف خزينة الدولة 4.4 مليار درهم منها 2.35 مليار درهم لتزويد منطقة اشتوكة بمياه السقي من أجل قلة من المخضوضين ومن أجل نشاط زراعي تصديري أساسا لا تستفيد منه بلادنا.

• إذا اعتبرنا نسبة ملوحة في البحر تساوي 35 غرام في اللتر فإن إنتاج 45 ملون م3 من المياه المخصصة للسقي فقط دون احتساب حجم المياه المخصصة للماء الشروب سيتمخض عنه انتاج 1.5 مليون طن من الملح سنويا سيلقى به على بعد مئات الأمتار داخل البحر. الشيء الذي ستنتج عنه ارتفاع ملوحة البحر وتدمير للمحيط الحيوي والبيئي للشاطئ. خاصة وأن محطة التحلية أنشئت داخل المنتزه الوطني الذي يحتوي على محمية بيولوجية تضم نوعا من الطيور مهدد بالانقراض ولم يعد يتواجد إلا في منطقة ماسة.

• عملية التحلية تتطلب كلفة طاقية كبيرة. تكنولوجية التناضح العكسي (osmose inverse) التي ستستعمل تستلزم حوالي 3 كيلوواط ساعة لإنتاج متر مكعب واحد من الماء المحلى.

وهذا الأمر له انعكاسان: الأول بيئي حيث أن 80 % من الطاقة الكهربائية في المغرب مصدرها طاقة أحفورية وبالتالي ستساهم هذه المحطة في المزيد من انبعاث غازات الدفيئة وتغير المناخ. والثاني مالي إذ أن الكلفة المالية لإنتاج متر مكعب واحد ستبلغ 20 درهما تقريبا. في حين أن كلفة ضخ المياه الجوفية لأجل السقي لا تتعدى 1.6 درهم للمتر المكعب حاليا (1). والدراسة الاقتصادية للمشروع حددت ثمن بيع المتر المكعب للفلاحين في 5 دراهم. وهذا السعر لن يستطيع دفعه إلا من يمارس فلاحة عصرية ذات مردودية مرتفعة موجهة نحو التصدير أي فئة من الرأسماليين الكبار. الشيء الذي سيعطي لهذا المشروع طابعا طبقيا بامتياز. من جهة أخرى فإن الكلفة الحقيقية لإنتاج م3 من الماء المحلى ستفوق 10 دراهم للمتر المكعب. والفرق ما بين هذه الكلفة والسعر الذي سيؤديه مستعملو مياه السقي ستتحمله الدولة وسيؤدي الشعب فاتورة سياسة تخدم مصالح حفنة من المحظوظين وتدمر البيئة والانسان.

على المستوى الاجتماعي يتم استغلال حوالي 100 ألف من العمال الزراعيين/ت بشكل بشع. أغلبيتهم يتم استقدامهم من خارج المنطقة. لا يملكون إلا قوة عملهم يؤجرونها للرأسمال. لا يحوزون لا أكواخا ولا ماشية ولا قطع أرض صغيرة كما هو حال العمال الزراعيين الذين يعيشون ويشتغلون في مناطقهم الأصلية. ينقلون في شاحنات مكدسين كالبهائم في انتهاك سافر لقانون السير والقوانين الشغلية ويتعرضون لحوادث سير مميتة يذهب ضحيتها كل سنة عشرات القتلى والجرحى. كل هذا أمام مرأى ومسمع السلطات التي لا تحرك ساكنا. لا يستطيعون في العديد من الأحيان إثبات أن الحادثة حادثة شغل نظرا لغياب أي وثيقة تثبت العلاقة الشغلية مع المقاولة التي كانوا متوجهين إليها أو قادمين منها. وشركات التأمين تتنصل من تعويضهم نظرا لعدم احترام صاحب الشاحنة عقد التأمين حيث أن هذه الشاحنة مخصصة لنقل البضائع والحيوانات وليس الإنسان. وعادة ما يكون هذا السائق أو صاحب الشاحنة سمسارا يتاجر في اليد العاملة إذ يذهب إلى الموقف يوميا عند الفجر ويشحن عدد العمال/ت الذي التزم بتوفيرهم ذلك اليوم لفائدة باطرون مقاولة معينة.

أما عن الدخل فالأجر لا يتعدى في الغالب 70 درهما في اليوم وهو الحد الأدنى للأجور الذي يكفي لسد رمق شخص واحد فقط. أما إذا كان هذا دخل عائلة مكونة من شخصين وطفلين فهذا يعني أنهم يعيشون تحت عتبة الفقر التي تساوي 20 درهما للشخص في اليوم حسب معيار الأمم المتحدة. ناهيك أن العمل موسمي لا يتعدى 8 أشهر في السنة في أحسن الأحوال. وعلى مستوى الحماية الاجتماعية نزر فقط من هؤلاء العمال يتم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وأحيانا يتم التصريح بهم ولا تتم تأدية المساهمات وبالتالي فإن حقهم في التأمين عن المرض يسقط. وفي الحالات التي يتم فيها التصريح بهم وتأدية المساهمات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهي حالات نادرة فإن العامل/ة لا يستطيع عيادة الطبيب بسبب مرضه أو مرض أحد أفراد عائلته لأن

يتبع في الصفحة 13

اوجه فشل السياسة المائية بالمغرب

يوسف ادريسي

عرف المغرب ظواهر الجفاف متتالية وأبرزها وأشدها هي التي حدثت سنة 1935 حيث لم تنزل قطرة ماء واحدة خلال هذه الفترة وتسببت في الجوع والأوبئة الفتاكة التي أودت بحياة الآلاف من البشر والحيوانات.

فالجفاف المناخي الذي يتميز بقلة التساقطات يتسبب في الجفاف الزراعي الذي يحدث نقصا وتراجعا للمحاصيل الزراعية والحيوانية، وكذلك الجفاف الهيدرولوجي الذي ينتج عنه نقص شديد في الموارد المائية والفرشات الباطنية والآبار.

إلا أن الجفاف يختلف من منطقة إلى أخرى و بطبيعة عملي كموزع للماء بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة ، فالمنطقة تعيش جفافا حادا و نقصا كبيرا في الماء للسنة الثانية على التوالي، وتعيش حالة جفاف حقيقة رغم عدم الإعلان عنها رسميا وتأثيراتها كبيرة وخطيرة على الفلاح والمواطن و كذلك الاقتصاد الوطني ، رغم ان المنطقة مصنفة من المناطق ذات الفلاحة الكبرى إلا أن الفلاح تفاجأ هذه السنة بقرار المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة الذي قنن توزيع ماء السقي و قلص الدورات المائية إلى حد غير مسبوق في تاريخ المناطق السقوية، حيث لم يستفد الفلاحون إلا من ثلاث دورات مائية طيلة الموسم الفلاحي بكمية أقل ساعتان للهكتار الواحد بدل ثماني ساعات التي كانت معتادة في المواسم الفلاحية العادية .فانتشرت ظاهرة حفر الآبار إلا أنها لم تخفف على الفلاح معاناته مع الماء بسبب الجفاف الهيدرولوجي والنقص في المياه الجوفية ، وأصبح مضطرا للتمديد في حفر الآبار كل مرة بسبب نقص المياه الجوفية، اذ فاقت في بعض المناطق 40 مترا .أما معاناة ساكنة المدن فتتمثل في الانقطاعات المتتالية وضعف الصبيب وتلوث المياه خاصة في فصل الصيف .

2 - فإذا كان الجفاف يفتح مناقشة عامة لندرة المياه و قلتها فليس هو المسؤول الاول و الوحيد ، بل هو عنصر من العناصر الموضوعية و المتشابكة في تدبير القطاع المائي بالبلاد .فاذا كان هناك تقرير دولي يضع المغرب في المرتبة 23 من بين 164 بلدا يواجه أزمة العطش ، و أن موارده المائية تقلصت الى 650 متر مكعب للفرد الواحد في السنة مقابل 2500 سنة 1960 وستقل عن 500 سنة 2020 .فنحن دخلنا مرحلة الخطر بنزولنا عن المعدل العام بالنصف أي 1000 متر مكعب للفرد الواحد في السنة .كما أن التقرير الدولي يشير إلى أن المغرب سيفقد 80% من موارده المائية في 25 سنة المقبلة .

كل هذه المعطيات زكاها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، واعطى بعض التوجيهات والتدابير الاستعجالية لمواجهة الأزمة ومعالجتها. فهل الحكومة التي هي المسؤول الأول عن هذه الأزمة مستعدة لاتخاذ اجراءات وتدابير طارئة لتفادي الأسوأ.

فلا التقارير الدولية والوطنية ولا الاحتجاجات الشعبية في المدن والقرى والتي أصبحت شبه يومية ولا توصيات الهيات السياسية والحقوقية المناضلة، أثرت في السياسة الحكومية المتبعة في تدبير القطاع المائي. إذ لا زلنا نشاهد تشجيع استغلال الماء الصالح للشرب في القطاعات السياحية والصناعية على حساب المواطن.

3 - وللنهوض بالقطاع المائي ومواجهة الأزمة يجب على الحكومة أن تقطع مع السياسات التبعية خاصة توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وسن سياسة وطنية شعبية يشارك فيها الجميع، ويكون هدفها الأول توصيل وتامين الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين في المدن والقرى وبجودة عالية لتفادي بعض الأمراض المزمنة كالقصور الكلوي. ففي القطاع الفلاحي يجب حذف مشاريع الري التقليدية التي تتسبب في ضياع نسبة كبيرة من الماء، وتحولها إلى مشاريع الري بالتنقيط كما يجب عليها أن تعمل على تقوية الإدارات الفلاحية التابعة للقطاع وتشجيعها بالموارد المالية والبشرية، وليس إفراغها كما حدث بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي مثلا. يجب إعادة النظر في المخطط الأخضر الذي يولي اهتماما كبيرا للمستثمرين في الزراعات الموجه للتصدير.

كما يجب مساعدة الفلاح الصغير وتأطيره ومواكبته حتى النجاح وتشجيع الزراعات غير المستهلكة للماء.

ويجب فرض ضرائب على المستثمرين الزراعيين الذين يصدرون الماء تحت غطاء تشجيع الزراعات القابلة للتصدير.

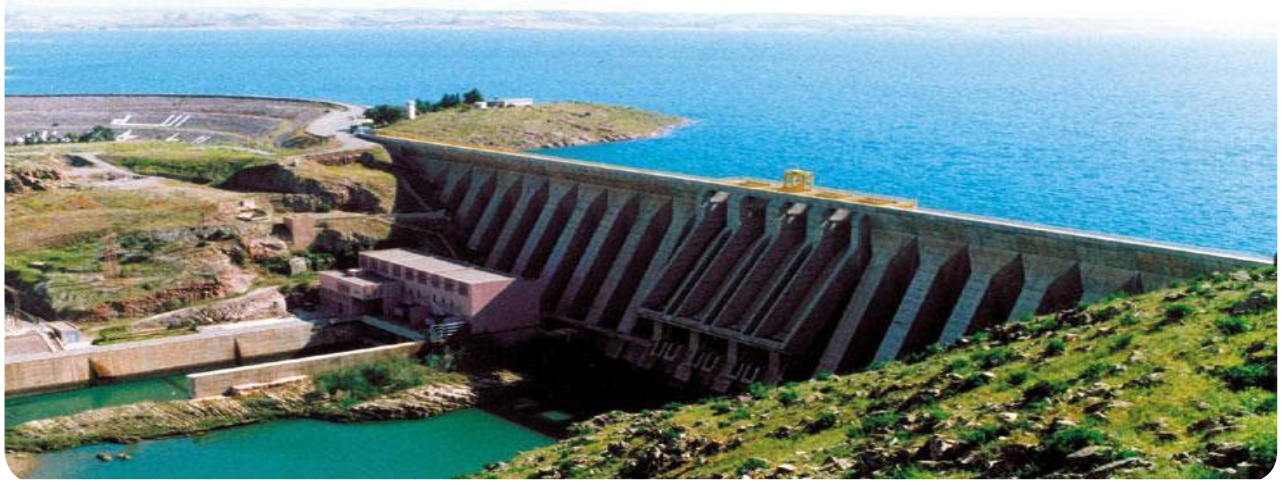

في الميدان السياحي يجب الحد من سقي المساحات الخضراء في المنتجعات السياحية و الفنادق الضخمة و المركبات الرياضية و قطع تزويد المسابح الخاصة بالماء الصالح للشرب و تعويضها بالمياه المعالجة.

في الميدان الصناعي كذلك يجب الحد من استهلاك المياه الصالحة للشرب وتعويضها بالمياه المعالجة في المعامل التي هي مضطرة لاستعمال الماء في الصناعة، اما الصناعات التي تستغل الماء وسيلة للزيادة في الربح على حساب قطاعات أخرى كالري والماء الصالح للشرب، كما هو معمول به حاليا في قطاع الفوسفاط يجب على الحكومة أن تعيد النظر في هذه الاتفاقيات.

أما قطاع المياه المعدنية فحدث ولا حرج، فكيف يعقل أن الحكومة لا زالت تمنح رخصا تفضيلية ريعية لمستثمرين ينزعون الموارد المائية من مالكيها الاصليين في القرى ويقومون بتعليبها وإعادة بيعها لهم بأثمان خيالية تفوق الثمن الدولي.

4 - نعم يمكن لموضوع الماء الصالح للشرب أن يطرح بنفس الحدة ونفس الطريقة في جميع مناطق المغرب حيث ضعف الصبيب والانقطاعات المتكررة و تلوث المياه هي ميزة عامة في جميع المدن تقريبا. ونقص وجفاف العيون والآبار تماما في البوادي.

اما مياه السقي أن كانت متوفرة في منطقة الغرب فهي تخضع لتقلبات حقينة السدود في المناطق الأخرى.

5 - كل هذه المشاكل تفرض على التنظيمات المناضلة في موضوع الماء أن تدق ناقوس الخطر و تقوم بفضح السياسات اللاشعبية التي نهجتها الحكومات المتعاقبة والتي تنتهجها الحكومة الحالية في مجال تدبير القطاع المائي .كما يجب عليها دعم ومساندة و تأطير كل الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالماء ، و المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

6 - هل السياسة المتبعة في تدبير القطاع المائي بالمغرب طبقية ام لا؟

الاستعمار المباشر كان ينزع الموارد المائية من سكان البوادي والقرى ويحولها إلى ضيعاته، وبعد خروجه منحت هذه الموارد لمستثمرين في إطار الريع ليعلبوا مياهها العذبة ويبيعونها ، وتسببوا في نزوح ملايين من سكان البوادي والقرى إلى المدن ، أليست بطبقية في استغلال الموارد الطبيعية .كما نلاحظ في كل المدن تم تحويل المياه المعدنية الطبيعية إلى المعامل التي تختص في صناعة المشروبات الغازية وربط الشبكات المتهالكة لتوزيع الماء الصالح للشرب بمصفات المياه المعالجة، و التي تسبب أمراضا مزمنة كالقصور الكلوي .

اما سياسة السدود التي تستر عورة القطاع المائي فهي أم الاقطاعيات لأن أغلب السدود يتم بناؤها في مناطق المغرب غير النافع ، فيزيدون في تأزيم الوضعية بحرمان السكان الذين يوجدون في منطقة السد من أراضيهم، وغالبا ما يتم تهجيرهم تحت غطاء المنفعة العامة و في غالب الأحيان بتعويضات رمزية لا تمكنهم من الاستقرار و العمل في مناطق بعيدة عن محيطهم الاصلي .كما يتم تحوير مسالكهم الطرقية . والغريب في الأمر أن أغلب هذه المناطق التي تبنى فيها السدود نجدها تعيش أزمة ماء حادة وأغلب الاحتجاجات نشاهدها تخرج من المناطق المجاورة للسدود. لكن المياه المجمعة تذهب الى المناطق الخصبة خاصة التي تتواجد فيها الضيعات الكبرى للملاكين الكبار. والغريب في الأمر هي السياسات الإقصائية المنهجة فمثلا سد الوحدة بني في منطقة وزان ومنطقة تاونات على الخصوص هاتان المنطقتان ضحتا بأراضيها وسكانها لكن عائدات السد ترجع لإقليم سيدي قاسم فقط لأنه يحتضن سور السد. ولا زالت تبعاته وتأثيراته على سكان اقليم تاونات متواصلة بسبب عدم الانتهاء من بناء أكثر من 27 سدا تليا و300 بحيرة مرتبطة به إلى حد الآن. بناؤه كبد المغرب مديونية كبيرة لم تسلم منها حتى الأجيال المقبلة رغم أن فوائده قليلة مقارنة بتكلفة بنائه، أنقذ منطقة الغرب من الفيضانات التي كان يتسبب فيها نهر سبو ونهر ورغبة وروى ضيعات الملاكين الكبار في الغرب الذي يتحايلون في تسديد فواتير مياه الري التي يستعملونها.

السياسية المتبعة في مجال تدبير الماء

الحسين العنايت

• شهادة شخصية في موضوع الماء والكهرباء

سنوات قليلة بعد الاستقلال الشكلي التحقت بالمدرسة الابتدائية، بمركز قروي صغير "خميس ايت عميرة". تلك المدرسة الموروثة عن عهد الاستعمار كانت اقسامها فسيحة ومصابيح الضوء الكهربائي كانت معلقة بأسقفها، وحسب الروايات فتلك المصابيح كانت تشتغل في السابق عن طريق مولد كهربائي. كما يوجد بجانب المدرسة برج للمياه أتذكر انه كان يستعمل في سقي حديقة المدرسة . و بخميس ايت عميرة توجد كذلك توربينة للرياح توفر ما يكفي من المياه المجانية للساكنة وللبهائم اشتغلت بكيفية دائمة الى حدود 1975.

خميس ايت عميرة توجد على بعد 4 كلم عن الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين ايت ملول وتزنيت. على بعد 3 كلم من تلك الطريق في اتجاه "تيفنيت" على المحيط الأطلسي نجد ممرا للأسلاك الكهربائية متوسطة الجهد والتي تشق في طريقها عشرات الدواوير التي يضيء ساكنيها بالشمع والغاز والكاربون الى حدود التسعينيات. وكلما مررت بدراجتي الهوائية وانا شاب بجانب تلك الاعمدة الحاملة لتلك الاسلاك اطرح دائما السؤال: لماذا لم نستفد نحن من هذا الضوء؟؟؟؟

أذكر انه في الستينيات كانت تتواجد بمنطقة ايت عميرة طبقة وسطى فلاحية حقيقية، كانت تطمح الى "التحضر" ولتدريس ابنائها بالمدرسة "العصرية".

هذه الطبقة الفلاحية الوسطى تستغل في ضيعات تتراوح، مساحاتها بين 1و3هكتارات، للفلاحة السقوية عن طريق "الناعورة" قديما وبعدها باستعمال المحركات الميكانيكية الإنجليزية في بداية الستينيات. تلك الطبقة التي سحقت بقرار سياسي يعتمد استجلاب المعمرين الجدد وناهبي المال العام للاستثمار في استنزاف الفرشة المائية لسهل سوس العالمة.

بقي الوضع كما هو عليه الى حدود الثمانينيات حيث بدأت تتأسس بكيفية تلقائية جمعيات في المداشر ينخرط فيها السكان من أجل ربط المنازل بالشبكات المائية والكهربائية التي تنتجها المحركات الميكانيكية المحلية. عرفت هذه العملية نجاحا كبيرا دون تدخل المخزن ولا البنك الدولي الذي أسس فيما بعد ما سمي ب"المجتمع المدني" الممول والذي لم يفصل فيه هيجل. في ظرف عشر سنوات من 1980 الى 1990 أصبحت جل مداشر سوس تتوفر على الماء والكهرباء قبل ان تشرع الدولة سنة 1996 في تنفيذ ما سمي بمشروع "بيرك" الممول بالدين وبالتبرعات الخارجية.

بمنطقة الغرب التي تعتبر "رئة المغرب" في مجال الحبوب والتي استثمرت فيها أموال طائلة في اطار "برنامج سبو" في أواخر الستينيات، لم تستفد المداشر من نقط الماء الصالح للشرب الا بعد سنة 2000 . اما بالنسبة للكهرباء فانا شخصيا عشت بكيفية مستمرة لمدة 11 سنة بمنطقة في الغرب، 5 سنوات منها بدون كهرباء التي لم تصل ولم نستفد منها الا بمشقة في نهاية سنة 2011 ، بمقابل اداء 4 الاف درهم لكل منزل.

2 – السياسة المائية بالمغرب منذ الاستعمار

لما وصل ليوطي الى المغرب "فاتحا" نظر الى جبال الاطلس الشامخة التي تشكل الخزانات التي تتدفق منها المياه في اتجاه سهول سوس سايس والحوز والغرب وملوية السفلى ودكالة والحوز... وقال: "منذ اليوم لن تضيع هذه المياه في المحيط الأطلسي" كأن المغرب بقعة خالية لا تتواجد به ساكنة اخترعت تقنيات بارعة وقامت باعمال شاقة لتطويع خزائن جبال الاطلس.

ابتداء من سنة 1914 اعتبرت القوانين الاستعمارية الصادرة باسم السلطان المحمي ان "الماء فوق الأرض وتحتها مصلحة عمومية". تلك القوانين التي تشكل اعلانا عن نزع الماء من الشعب المغربي الذي كان يدبر تلك العملة النادرة، نظرا لتواجد المغرب بمنطقة شبه جافة، بإبداع طرق هندسية تعتمد الاستعمال المتوازن للمياه السطحية والمياه الجوفيه انبهر امامها المهندسون الاستعماريون.

فانتزاع ملكية وتسيير الماء والغابة من مجمعات القبائل تشكل النقطة المركزية التي يجب معالجتها عاجلا في السياسة الاستعمارية. فامتلاك الماء والغابة تشكل أساس "الجماعة" التي تسير بها القبائل شؤونها باستقلالية

عن السلطة المخزنية الممركزة في العاصمة السلطانية. أعلاه تحدثنا عن جمعيات الماء والكهرباء بسوس، فسريعا ما تدخلت السلطة والمكتب الوطني للكهرباء والماء لنزع التسيير من جمعيات المداشر. فبعد الاستقلال الشكلي اتبعت نفس السياسة الاستعمارية فيما يتعلق بالماء، ففي المناطق المسقية عن طريق السدود، أصدرت الدولة قوانين تفرض أن تكون مساحات الضيعات المسقية من أراضي الجموع، التي أصبحت "ملكا" تتجاوز 5 هكتارات ويمنع على الفلاحين الفقراء وضع شراكات كي يضموا أراضيهم بعضا لبعض للحصول على المساحات المطلوبة ولم يبق من حل امامهم الا التخلي عنها بأثمنة بخسة. زد على ذلك ان مساهمة الفلاحين في تغطية مصاريف القنوات واستصلاح الأراضي كانت تقدر في سنة 1969 ب 1500 درهما للهكتار تؤدى دفعة واحدة ما يعادل 12360 بدرهم 2020، بمعنى ان الفلاح الصغير الذي ساعده الحظ كي يتوفر على 5 هكتارات لابد ان يؤدي 6 ملايين سنتيم بدرهم 2020 دفعة واحدة كي يحافظ عليها، زد على ذلك ان القانون يشجع على استنزاف المياه لأن الفلاحين يؤدون اوتوماتيكيا ثمن مياه السقي على 3000 ألف متر مكعب كحد أدنى. هكذا وفرت جميع القوانين التي تجعل الماء والأرض المسقية بين ايدي الكومبرادور. هكذا انضافت الى ضيعات المعمرين الجدد التي تم الاستحواذ عليها في المناطق المسقية والتي تقدر في عهد الاستعمار ب 50 الف هكتار ، ضيعات جديدة للبورجوازية الكومبرادورية ناتجة عن سياسة السدود التي أصبحت تعم اكثر 850 الف هكتار للسقي الكبير. فما بين 1967 وسنة 1985، السنة التي استحوذت فيها شركة "اونا" على معامل السكر العمومية، استثمرت الدولة في المجال الفلاحي معدل 28 بالمائة من مجموع الاستثمارات لم يستفد منها السقي الصغير الذي يهم الأغلبية الساحقة من الفلاحين الا ما يقل عن 7 بالمائة. رغم إفلاس هذه السياسة التي كانت نتيجتها "التقويم الهيكلي" فهي ما تزال مستمرة، تحت عناوين مختلفة وشعارات ديماغوجية، ببناء سد كل سنة، ما يسرع في وتيرة الهجرة الداخلية ويساعد على ظهور مجمعات سكنية بجوار ضيعات الكومبرادور تنعدم فيها مواصفات الحياة الكريمة. كما أن هذه السدود تساهم في تفكيك المجال الايكولوجي وكبح مجاري المياه الطبيعية التي لها دور أساسي في تطعيم الفرشة المائية. هذه السياسة التي سارت على نهج السياسة الاستعمارية في المجال الفلاحي والسيطرة على مصادر المياه أدت الى جفاف العديد من الفرشات المائية التي يزخر بها المغرب وتسرب ملوحة البحر لتلك المتواجدة بالقرب من المحيط الأطلسي وأصبحت غير صالحة للاستعمال.

فانتزاع ملكية وتسيير الماء والغابة من مجمعات القبائل تشكل النقطة المركزية التي يجب معالجتها عاجلا في السياسة الاستعمارية. فامتلاك الماء والغابة تشكل أساس "الجماعة" التي تسير بها القبائل شؤونها باستقلالية عن السلطة المخزنية الممركزة في العاصمة السلطانية

3 – الأحزاب السياسة والمسألة المائية

مواقف هذه الأحزاب في المسالة المائية نقرأها في تقارير "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" فهي متماهية مع البرامج الاستراتيجية للدولة في مجال الماء ولا تقدم الا بعض الملاحظات حول بعض القضايا التي لا تمس الجوهر. كأن تشتكي من عدم معالجة المياه العادمة لتوظيفها في سقي المساحات الخضراء بالمدن. كأن هذه الأحزاب لم تبارك تفويت وكالات الكهرباء والماء لصالح للشرب والنظافة للشركات متعددة الاستيطان التي توقع معها ما يسمى "دفاتر التحملات". وكأنها لم تفوت زرع مساحات شاسعة من العشب الأخضر بعيدا عن المناطق السكنية للعديد من شركات المناولة التي تستعمل المياه الصالحة للشرب وتبذيرها في تلك الحقول التي يتوجب على الساكنة القيام برحلة السندباد لاستفادة منها.

في السنوات الأخيرة اصبح المغرب يعرف مسيرات متكررة حول المطالبة بماء الشرب، وفي كل سنة تلتحق مناطق جديدة وصلها شح المياه. فشح المياه الجوفية والسطحية ينتج عنه انعدام التبخر وبذلك ازدياد في ارتفاع درجات الحرارة الذي ينعكس سلبا على الغطاء النباتي ويسرع من مخاطر التسحر.

فالحل الوحيد المتبقي لدرء خطر العطش الذي يتهدد المغرب هو رفع يد التكتل الطبقي الحاكم وسياسته المخزنية على تدبير المياه و تمكين الشعب المغربي من التسيير الدمقراطي لخيراته المائية والغابوية التي تعود عليها على امتداد قرون. ذلك التسيير المستقل الذي فككه الاستعمار بحملاته العسكرية ضد مجمعات القبائل التي تسير ذاتيا ومهد الطريق لوارثيه لتسريع انتزاع الأرض والماء من مالكيها الأصليين.

منطقة النيل بين الندرة وحروب المستقبل

سفيان جناتي

الماء هي قصة حياة، أي أن الماء يكتسي أهمية قصوى عند الإنسان والحيوان وكل ما هو حي وبدونه تتعطل اغلب الأنشطة الإنسانية، وله دور رئيسي في التنمية الاقتصادية وإنتاج الطاقة والغذاء ... وعبره نساهم في سلامة النظام الايكولوجي وبقاء السلالة البشرية
ويمكن القول أن الماء من الحقوق الأصيلة للإنسان لكن هذه الأخيرة تشهد تهديدا غير مسبوق،بحيث يشهد كوكب الأرض وفق تقارير المؤسسات الدولية المختصة تغيرات مناخية تهدد الكائنات الحية وتنعكس على ندرة المياه خصوصا مع الاستغلال الرأسمالي لكل الموارد الطبيعية وبشكل مفرط ونتيجة لسياسات هذه الأخيرة أصبح أزيد من 2.1 مليار فرد يفتقدون إلى خدمات مياه الشرب ،و4.5 مليار فرد يفتقدون إلى خدمات المرافق الصحية ويموت أزيد من 1.5 مليون طفل سنويا بأمراض الإسهال, ويعاني 1 من كل 10 أفراد في العالم من شح المياه ،واستنادا لهذا يرى اغلب الخبراء أن الأزمة تتفاقم أكثر فأكثر, بحيث أصبح استهلاك 80% من المياه المتاحة على سطح الأرض في كل سنة ، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذا المورد بنسبة 55% حتى 2050 وهذا نتيجة للعديد من الأسباب ويمكن ذكر أهمها:

+ النمو الغير المتناسب بين السكان وموارد المياه, بحيث ان النمو السكاني في ازدياد متسارع حوالي مليار إنسان بين 15 إلى 20 عام .

+ توزيع الكثافة السكانية بشكل لا يتناسب مع توزيع موارد المياه. مثلا تعرف منطقة جنوب أسبانيا إلى باكستان وصولا إلى القرن الإفريقي ب " مثلث العطش "، ويقطن في هذا المثلث حوالي ملياري إنسان في المقابل روسيا وكندا تعرف بالوفرة أكثرة من الاحتياج .

+ التغيرات المناخية ولها دور أساسي في ندرة المياه (هذا التعبير احتل الساحة والدراسات في السنوات الأخيرة). هذا بشكل عام أما عن المنطقة بشكل خاص، فإفريقيا واغلب البلدان في الشرق تواجه الخطر المزدوج, ندرة المياه من جهة ومن جهة ثانية الحروب على هذه الموارد ،وهذا ما تؤكده اغلب الدراسات، وتتوقع كارثة مستقبلية قد تؤدي إلى حروب طاحنة. وسنقدم لكم بعض الأرقام عن المنطقة قبل الخوض في غاية المقال.

تضم منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أزيد من 6% من سكان العالم, وتمتلك اقل من 2% من الموارد المائية المتجددة ،وتعتبر هذه المنطقة أكثر جفاف في العالم، وتضم فلسطين والجزائر والبحرين والكويت والأردن والإمارات والسعودية وقطر وتونس وعمان ... وهذه الأخيرة غير قادرة على توفير الطلب الحالي للماء. وبحلول 2050 وبحسب دراسة استمرت إلى 9 سنوات وانتهت في 2009 فان معدل فقدان احتياطي للمياه العذبة يعادل تقريبا حجم البحر الميت وهي أعلى نسبة في العالم .

هذه فقط إطلالة صغيرة حول الموضوع في المنطقة بشكل عام، لكن غاية هذا المقال هي القضية الأكثر سطوعا اليوم أي منطقة النيل والصراع القائم، وبالتالي يكون هدف المقال هو توضيح ما يجري في هذه المنطقة ،وهي محاولة ليست جامدة بل هي مبنية على آراء وأحداث وموافق قابلة للتطوير والنقد .

أولا يجب أن نتفق أن إثيوبيا وكل بلدان إفريقيا بحاجة إلى مشاريع في هذا الاتجاه تحسبا للمستقبل وتطويرا لمجتمعاتهم, لكن لا يجب أن يكون هذا على حساب شعوب أخرى، كمصر والسودان في قضية سد النهضة وهذا يتفق عليه اغلب المهتمين والخبراء والمهندسين.

ففكرة السد في اثيوبيا ليست جديدة بل تعود إلى زمن بعيد، على الأقل إلى عصر محمد علي ومع منتصف الخمسينات ظهرت اهتمامات بهذا الجانب بإشراف أمريكي في اطار الضغط على السودان ومصر, وفي سنة 1964 تم اختيار الموقع وانجاز تصميمات بواسطة مكتب استطلاع أمريكي،وتم تأجيل ذلك للعديد من الأسباب أهمها بناء السد العالي وكذلك عدم استقرار اثيوبيا سياسيا، وكذلك مكانة وقوة الأنظمة المحيطة (عبد الناصر). إضافة إلى الاتفاقيات التاريخية. ويقع السد على الحدود السودانية الاثيوبيا ،أي على بعد 20 كيلومتر من الحدود السودانية (مصادر أخرى تقول 40 كيلومتر) في منطقة بني شنقول والتي تعود في الأصل إلى أراضي سودانية قبل اتفاقيات ترسيم الحدود سنة 1902, وللغرابة أن إثيوبيا تطالب بالتخلي عن الاتفاقيات الاستعمارية وتنسى هذه الاتفاقية التي بموجبها تم إدخال بني شنقول تحت السيادة الإثيوبية وما تزال هذه المنطقة تطالب بعودة أراضيهم لوطنهم الأصل السودان كان أخيرها تمرد 2017 (إذا قامت بمناداة الإنسان من هذه المنطقة على

انه من قبائل إثيوبيا يعتبرها اهانة). ويبلغ ارتفاع هذا السد 145 متر وطوله 1708 متر وحجم خزانه يصل إلى 65-60 مليار متر مكعب. ويحمل 15 توربين (17) من نوع فرنسي بقدرة 350 ميكاواط ،وتقدر تكلفة السد ب 5 مليار دولار, وكانت مسالة تمويل السد من أكثر المشاكل وأخطرها في بداية الأمر ،لان المؤسسات الدولية والدول الأجنبية كانت مترددة في دخول مشروع ينذر بالمشاكل في المستقبل

هذه فقط إطلالة صغيرة حول الموضوع في المنطقة بشكل عام، لكن غاية هذا المقال هي القضية الأكثر سطوعا اليوم أي منطقة النيل والصراع القائم، وبالتالي يكون هدف المقال هو توضيح ما يجري في هذه المنطقة

،فقرر رئيس الوزراء السابق مليس زيناوي الانتقال إلى التمويل الذاتي, ولجأت الحكومة الى طرح سندات للمواطنين في الداخل والخارج بفائدة 4 إلى 5% ، وتم تشجيع الموظفين الحكوميين على تخصيص شهرين من رواتبهم لشراء سندات السد ، ووصلت حتى إرغامهم أحيانا ، و قامت الحكومة بإلزام القطاع الخاص بشراء الملايين من السندات ،وتم إصدار سندات المغتربين والأجانب من أصول إثيوبيا وتسمى سندات الشتات ،وأكثر مساهمة جاءت من المغتربين في الكيان الصهيوني ، إضافة إلى الجهات الأجنبية التي ساهمت في تمويل السد المتمثلة في البنوك الصينية ب 1.8 مليار دولار, وفي أواخر 2018 كانت أزمة تمويل عميقة ، لكن تغلبت على الأمر خصوصا بعد حصولها على برنامج لصندوق النقد ب 2.9 مليار دولار ،وفي 2020 أعلنت مؤسسة التمويل والتنمية الدولية وهي وكالة تابعة للحكومة الأمريكية عن استثمار 5 مليار دولار ، والشركة المسؤولة عن البناء ساليني امبرغيلو هي شركة ايطاليا وتعتبر من اكبر الشركات في العالم .

اتفاقيات مياه النيل

من المعلوم أن المصادر المائية من أهم الثروات الطبيعية والضرورية لاستمرار حياة الإنسان والكائنات الحية ،وأمام ازدياد الحاجة إليها تصبح أهمية تدبير هذه المياه خصوصا بين دول الحوض الواحد وفق قواعد وضوابط ،حتى لا تصبح فوضى يعاني منها الجميع, وعلى دول الحوض الواحد التوافق والالتزام عند شروع احدهما في إقامة المشروعات المائية ، وانتهاج التشاور والتفاوض للوصول إلى اتفاق، هذا يعني أن تعاونهم هو السبيل الوحيد للتقدم وغير هذا يؤدي ضمنيا إلى الفوضى والى الحروب, وهذا ما يقع اليوم حول النيل الأزرق الذي يمد مصر والسودان باحتياجاتهم المائية وهذا الأخير له اتفاقيات تاريخية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين قبل بناء سد النهضة ، وبعد بنائه .

- اتفاقية 1929 الغاية منها تقاسم مياه النيل ،وكانت بين المستعمر البريطاني نيابة عن تنزانيا ورواندا وكينيا ومصر وتتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة, وان مصر لها حق الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات على النيل تضر بحق مصر في مياه النيل .

- اتفاقية 1959 ووقعت في القاهرة بين مصر والسودان وهي مكملة لسابقتها أهم ما تضمنت هو احتفاظ مصر بحقها 55.5 مليار متر مكعب وكذلك حق السودان 18.5 مليار متر مكعب ، وكذلك الموافقة على قيم مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص .

- مبادرة حوض النيل 1999 وهي اتفاقية تضم مصر والسودان وأوغندا وإثيوبيا والكونغو وتنزانيا وبوروندي ورواندا وكينيا واريتريا ، تم توقيع هذه المبادرة بين دول حوض النيل بهدف التعاون الإقليمي, وتم الإقرار فيها بقرار محكمة العدل الدولية والقاضي بالزاميات الاتفاقيات الموقعة سنة 1929 - 1959 شانها شان اتفاقيات ترسيم الحدود.

- اتفاقيات عنتيبي 2010 وكانت بين أربع دول من حوض النيل (اثيوبيا أوغندا ورواندا وتنزانيا في غياب دول المصب مصر والسودان ، هذا ما اثار جدلا واسعا ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية الشرارة الأولى لازمة سد النهضة.

ومع بداية البناء تدشن مرحلة أخرى من المفاوضات والاتفاقيات والبداية كانت في أواخر 2011،حيث تشكلت لجنة من 10 أعضاء تمثل ثلاث دول لتقديم تقرير عن كل ما يخص السد إلا أن إثيوبيا لم توافق بعدها واعترضت وطالبت بدارسات لأثار السد البيئية وفقط ، وفي 2013 تم تقديم هذا التقرير في عهد مرسي, الذي

يتبع في الصفحة 11

تتمة مقال منطقة النيل بين الندرة وحروب المستقبل

كان لفضيحته أساسا في الفجوة التي وقعت حول الاتفاق (فضيحة اجتماع مرسي وهو يسخر ويتحدث عن خطط مصر لسد النهضة هذه الفضيحة تم بثها على التلفزيون الإثيوبي مباشر ،هذا ما عزز لدي الإثيوبيين أن مصر عدو وأصبح شعار الحكومة الاثيوبيا معمولا به أكثر)،وأصبح السد مشروع قومي يحتشد ورائه كل القوميات والعرقيات الاثيوبية, وتم استغلال هذا الحدث بشكل المتقن من النظام القائم في إثيوبيا, وبعد وصول السيسي إلى الحكم حاول إزالة الاحتقان الذي تشكل على اثر الحدث ، وتم تشكيل وفد التفاوض من جديد ،وسنة 2015 وقع السيسي وعمر البشير وهايلي ديسالين في العاصمة السودانية على وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة وتضمنت 10 مبادئ أساسية ،وفي يوليو 2015 اصدرت الجولة السابعة لاجتماعات اللجنة الفنية بيان يتضمن قواعد عمل المكتبين الاستشاريين ،وفي سبتمبر من نفس السنة انسحاب المكتبين الاستشاريان الفرنسي والهولندي لعدم وجود إمكانيات إجراء دراسة محايدة، وصولا إلى أواخر 2019 حينما رفضت إثيوبيا مقترحات مصر, وكذلك في 2020 تم الإعلان عن فشل المفاوضات ،ويمكن القول أن هذه المفاوضات كانت لصالح إثيوبيا خصوصا محطة 2015، إعلان مبادئ السد والتي حققت فيها الأخيرة اعتراف رسمي بشرعية السد من مصر والسودان ،إلى جانب هذا حققت إثيوبيا نقطة مهمة وهي التغاضي عن الدراسات الفتية والذي كان الطرف الإثيوبي متعنت في تقديمها من البداية ،أما مصر والسودان شكلت لهم خسارة خصوصا في عدم تثبيت اتفاقية 1929 واتفاقية 1959 وعدم إلزام اثيوبيا بتقديم الدراسات الفنية المعروفة ، وللإشارة أن الوفد المصري والسوداني لم يكن ذا فاعلية كبيرة, لى عكس الجانب الإثيوبي حيث استطاع طيلة فترة المفاوضات التعنت في تقديم الدراسات الفنية المطلوبة للسد ،مثلا دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الدراسات البيئية والدراسات الهيدرولوجية ودراسة أمان السد ودراسة الطوبوغرافيا ودراسة كفاءة السد .

- الوفد السوداني لم يقدم أي دراسة فنية حقيقية ،رغم انه يضم خبيرين فنيين, لكن الجانب السياسي كان طاغي على الموقف.

الوفد المصري وبدوره لم يقدم أشياء جديدة تذكر ،وحتى الذي قدمه تم تشويهه من طرف اثيوبيا وبعد ان قدمنا هذا سنتحدث على ايجابيات وسلبيات السد خصوصا بالنسبة للسودان.

وأول ايجابيات هي الحفاظ على مستوى تدفق ثابت خلف السد وأمان ضد ارتفاع منسوب النيل ،إضافة إلى انخفاض كبير في حجم الطمي, وبالتالي تقليل الطمي المتراكمة في خزان روصيريص ، ينضاف إليهم الوعد الإثيوبي بتقديم كهرباء زهيدة للشبكة السودانية.

السلبيات إلى اليوم لا يعرف مدى أمان السد من الانهيار لعدم وجود دراسات فنية مؤكدة .

- انخفاض الطمي بنسبة كبيرة له اثر على الخصوبة الطبيعية للأراضي الزراعية.

- انحصار صناعات كبيرة ومهمة مثل صناعة الطوب الذي يعيش عليها عدد كبير من الأسر السودانية, وانحصار الثروة السمكية .

ومن الناحية السياسية تتمثل السلبيات في الابتزاز السياسي إذا تغيرت الشروط والأوضاع ، تصبح إثيوبيا صاحبة السيادة على السودان ومصر ، دون نسيان الإغراق المباشر أو بيع المياه أو التحكم في حصص دول المصب ، وهذا شيء نراه اليوم في العراق من طرف التركي اوردغان ،عبر التحكم في مياه الأنهار والسدود العراقية بواسطة سد اتاتورك, وبهذا العمل يتم القضاء على نهر الغراف والفرات ...

أراء المختصين السودانيين والأجانب حول سد النهضة

خبراء السودان

أ.ذ أحمد المفتي: يؤكد عضو اللجنة الرسمية السودانية حول سد النهضة أن الأمر بالنسبة إلى السودان مسألة حياة أو موت, لأن كل ما حدث ويقينا يسلب السودان أمنه المائي ويعرضه للغرق, حيث أنه يعرض السودان بالكامل للهلاك الشامل غرقا أو عطشا مؤكدا أن ذلك ينبغي أن يكون إنذارا شديدا للسودان من خطورة سد النهضة مطالبا الحكومة بوضع سيناريوهات للمستقبل.

الذكتور ابراهيم الأمين: ويشير إلى أن عدم وجود سيناريوهات لدى السودان في حال حدوث انهيار السد، إذ يمكن لمياه السد أن تصل إلى سد الروصيرص في ثمان ساعات و إلى السنار خلال يوم والخرطوم خلال ثمان أيام .

م. دياب حسين: أوضح الخبير السوداني في السدود المائية وعضو

اللجنة الدولية لتقيم سد النهضة المهندس دياب حسين أن اثيوبيا وعدت بعمل نموذج حسابي ثنائي الأبعاد ويسمى النموذج لتوضيح الكميات المناسبة والسرعة والأبعاد والإنشاءات المتأثرة، لافتا أن أديس أبابا لم تلتزم حتى نهاية عمل اللجنة, وهذا ان دل على شيء يدل على خطورة السد في حالة الانهيار, وذلك لأن الإشراف على التنفيذ ضعيف مما يزيد من حجم الخطورة.

أ.ذ أحمد عبد الرحمان العاقب ويتحدث حول سد النهضة في مقال له على صحيفة الصحافة يوم 25- 09 -2013 عن الأمن المائي للسودان, ويقول إننا يجب أن نقر ولا نستنكر حق اثيوبيا في استغلال الطاقة المائية، لكن في حدود الأعراف و المبادئ والتشريعات المتفق عليها في حالات الأنهار المشتركة، ولقد عجبت أن بعض المناقشين نفوا تأثير سدود الطاقة على مسيرة النهر, لأن النهر يرجع من التوربينات إلى النهر, ولكن نسوا أنه يرجع بدون طاقة كافية تساعد في دفع الجريان إلى المناطق في أسفل النهر, ومن هؤلاء المهندسين سيمنيو بيكيلي مدير مشروع السد الذي بشر بتوفير الكهرباء للبلاد الأخرى بأسعار زهيدة كما ذكر في صحيفة المجهر عدد 09 يونيو 2013، ويختم قوله "إذا لم يصل الماء فلن تفيد الكهرباء" .

الباحث احمد عبد الله الشيخ الذي أعرب عن قلقه من سد النهضة في مقال بعنوان مخاطر السد في اعين الباحث السوداني ويقول ان هناك من يسوقون حججا بهدف إقناع السودانيين بأهمية السد دون الاستناد إلى دراسات أو بحوث علمية ويرى كذلك ان في حال تغيرت السياسات واختلفت المصالح يمكن للإثيوبية ان تمارس ضغطا هائلا على السودان .

المهندس احمد كايف وله العديد من المواضيع في هذا الاتجاه وموقفه مبني علميا ويقدم نقدا للحكومة بشكل متميز في قضية السد أهم نقد له حول أمان السد ولمعرفة المزيد يوجد له صفحة على الفيس.

وكذلك يوجد عدد من مهندسي وخبراء ومفكري السودان مع السد مثلا الفاضل العباس ويدافع على السد وفوائده على السودان وتتمثل هذه الأخيرة في استقرار منسوب مياه النيل وكذلك تمكين الملاحة النهرية من العمل طوال العام.

حسن محمود مع السد ويقدم طرحه في مقال بعنوان سد النهضة سباق الثانية الأخيرة

علي داؤد يدافع على السد ويقدم أفكاره في مقال حلفا القديمة.

ويوجد عدد كبير من الأسماء الأخرى في الحكومة السودانية وباقي الشعب ومواقف جنوب السودان والحزب الشيوعي دون أن ننسى المجموعة المدنية المناهضة لسد النهضة وكذلك أسماء أجنبية سنذكر أهمها فقط الآن المجال لا يتسع لكل هذا.

الخبراء الأجانب

الدكتور أصفاو بيين وهو بروفيسور الهندسة الميكانيكية ومدير مركز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ويتحدث هذا الأخير في مقال منشور على أحد المواقع الإلكترونية عن زيادة تفوق نسبة 300% في تصميم السد عن التصميم الواقعي والفعال لإنتاج الطاقة المطلوبة.

إن معامل كفاءة السد هو نسبة الطاقة المطلوب تغطيتها على الطاقة المتوقع إنتاجها من السد وتعادل 33% وهي نسبة متدنية جدا بالنظر لحجم السد, ويمكن اعتبارها أقل نسبة كفاءة في السدود العالمية. ويرى البروفيسور في مقاله بعض الأخطاء الفنية في تصميم السد,ويرى ان هذه القضية هي سياسية أكثر من أنها قضية فنية ويوصي بضرورة المراجعة الفنية لضمان فاعلية السد من الناحية الفنية.

ويرى الدكتور بلاشاو أن الطاقة الإنتاجية الكهربائية من السد حسب المسوق لها من إثيوبيا ستكون في شهر أغسطس وسبتمبر وهي مواسم الأمطار في الهضبة الاثيوبيا وأن السد سيعمل بطاقته القصوى فقط في الشهرين المذكورين في حين أنه ستقل الإنتاجية الكهربائية لحدود 2400 ميغا واط طيلة الشهور الباقية من السنة وهو ما يعني أن الفائدة الكهربائية للسودان والتي تفاوض بها أثيوبيا الطرفين لن تكون ذات جدوى لاحتياج الطرف الإثيوبي الأكبر وقلة الفائض. في حين يرى أن الفائدة العظمى للسودان ومصر هو انتظام معدل السريان وبالتالي اختفاء أو قلة فرص الفيضانات الموسمية.

ويمكن إجمال أراء الخبراء كالتالي, لا وجود لدراسات فنية لسد خصوصا فيما (يتعلق بأمن السد وهيدرولوجية المنطقة) وضعف معامل كفاءة السد والمقدر ب 33% مقارنة بحجمه يجعل تصنيفه فنيا من السدود الضعيفة دون نسيان قصر عمر السد والذي يتراوح ما بين 25 و 50 سنة نتيجة الاطماء الشديدة, 420 ألف متر مكعب سنويا وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيا.

من كل هذا يمكن القول أن قضية سد النهضة ليست بحجم التهويل بل هي قضية بسيطة يوجد لها العديد من النماذج في أوربا وباقي القارات، ولأن إثيوبيا لها الحق في إقامة مشاريعها وتنمية بلدها إذا كانت هذه هي الغاية فعلا، وكذلك شأن مصر والسودان لهم الحق الكامل في الدفاع على مصالحهم وأمنهم المائي، لكن سوء التقدير من الأطراف الثلاث يدفع الى حلول ليست في صالح أي تطور مستقبلا إضافتا إلى العوامل الخارجية والتي تجعل مثل هكذا قضايا في مأزق وتعمل على تعميق الأزمة لأن شركات البنك الدولي والمؤسسات الدولية تستثمر في الأزمات أساسا ومن الطبيعي جدا مشروع بهذا الحجم سيكون ورائه عشرات الجهات الاقتصادية والسياسية فالسد بحاجة إلى السلاح لحمايته وهذا قدمه الكيان الإسرائيلي، ومصر بحاجة إلى السلاح تحسبا لأي خيار عسكري وهذا قدمته روسيا وبعده يأتي الخراب ما يعني إعادة الاعمار وشركات الأدوية... والدول المتضررة ستعتمد على محطات تحلية وبناء شبكات صرف جديدة كل هذا في صالح الشركات الرأسمالية من البناء الى السلاح.

أما عن الجهات السياسية فمن الطبيعي وحسب تسلسل المؤامرات على الشعوب فإن مصر هي المقصود اليوم فكل أعدائها يلتفون حولها كما حدث مع سوريا فيما قبل وليبيا والعراق أولهم الكيان الإسرائيلي وتركيا وأمريكا وانا أتحدث هنا عن الشعب المصري وليس رموزه، لأن مرحلة الأنظمة المعارضة للكيان تقريبا قد انتهت وتم وأدها ولم يبقى اليوم لكيان الاسرائيلي سوى تدمير الشعوب التي لا يمكن أن تصالحه يوما ما وعلى رأسهم الشعب المصري .

كل هذا يجعل الأمر معقد ويجعل قضية السد من القضايا الشائكة حيث تحول الصراع من الأنظمة إلى الشعوب خصوصا بعد فضيحة اجتماع مرسي حيث أصبح يعتقد الاثيوبين أن المصريين أعداء ولا يحبون لهم الخير وفي إعتقادي لو كان هذا السد مع دولة أخرى غير أتيوبيا لكان الإتفاق جاهزا منذ وقت طويل .

أوضاع العاملات والعمال داخل الوحدات الانتاجية والضيعات الفلاحية المجاورة لمدينة مراكش

مينة مهاوري

يواصل النهج الديمقراطي بمناضلاته ومناضليه النضال من أجل الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم والكادحين والكادحات خلال مؤتمره الخامس، وفي هذا الإطار تستمر صفحة المرأة المناضلة بالجريدة المركزية للنهج الديمقراطي في نشر مداخلات المناضلات في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي التي ساهمن بها في ندوات عن بعد والتي تبين عزم الرفيقات على الانخراط في هذا المشروع الثوري الكبير من أجل تحرر شعبنا من الاستبداد المخزني والهيمنة الرأسمالية.

في سياق متابعة ورصد أوضاع العاملات والعمال داخل الوحدات الانتاجية والضيعات الفلاحية المجاورة لمدينة مراكش، خلال فترة الحجر الصحي والطوارئ الصحية، وفي إطار مطالبة الدولة بالتدخل من أجل حماية الطبقة العاملة وباقي الفئات الشعبية الكادحة من جشع الباطرونا عوض الاصطفاف المفضوح إلى جانبها، رافعين شعار "الأرواح قبل الأرباح"، تم تسجيل عدد من النقاط التي كانت موضوع المشاركة في إحدى الحلقات التي نظمتها الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بمراكش بعنوان "قضايا عمالية"، والتي يأتي بيان تفصيلها في الآتي:

• وضعية العاملات والعمال الزراعيين :

تتعرض هذه الفئة المهمة لحيف ازدادت حدته مع انتشار فيروس كورونا وفرض حالة الطوارئ الصحية، فقد تبين خلال الرصد أن هذه الفئة تمارس عملها في ظروف تغيب فيها شروط الصحة والسلامة بدءا من عملية النقل التي تتم عبر التكديس في وسائل النقل (فقد تم الوقوف غير ما مرة على تكديس أزيد من 30 عاملة في بيكوب، ولكم أن تتخيلوا مسافة الأمان!!!!)، ينضاف إلى هذا عدم توفير الكمامات الطبية، وعلى عكس ما يروج في الإعلام الرسمي فأوساط العمل داخل الضيعات تغيب فيها مواد النظافة والتعقيم. أما فيما يتعلق بالأجر فقد تم التمييز بين العاملين/ات بعقود من جهة، والمياومات و المياومين من جهة أخرى، كما تبين من خلال الرصد أن أجور الفئتين أصبحت أكثر هزالة، فبالنسبة للصنف الأول تم تخفيض الأجور عما كانت عليه رغم عدم بلوغها لقيمة smag مع احتساب قيمة المنافع العينية في حالة منحها لهؤلاء العاملات و العمال، وهو أمر مخالف للقانون، حيث لا يجب بأي حال من الأحوال احتساب قيمة المنافع العينية في الأجر، أما بالنسبة للصنف الثاني فقد بلغ الاستغلال مداه إذ انخفضت الأجور إلى 30 أو 20 درهما يوميا، و أحيانا تعوض المنافع العينية قيمة الأجر كاملا.

• عاملات وعمال مقاولات الإنتاج التي تعرف كثافة عمالية:

عاملات قطاع النسيج نموذجا، فبالنظر للظرف الاستثنائي الصعب والذي يعرف أوج انتشار الجائحة، تستعيد مصانع النسيج وصناعة الألبسة بالحي الصناعي مراكش نشاطها في جو من الهلع والخوف الذي تسلل إلى نفوس العاملات والعمال، وقد طالبنا الدولة في هذا الصدد بتفعيل بنود مدونة الشغل على علاتها مع احترام الإجراءات الاحترازية الوقائية لتفادي العدوى مذكرين بحجم الهشاشة الاقتصادية التي تعيشها هذه الفئة ومنبهين لخطورة أي تهاون يمس بسلامتهم وبصحتهم.. علما بأن القطاع لا يعتبر من الضرورات القصوى.

• عاملات البيوت:

وهي الفئة التي ظلت قيد التناسي لعقود طويلة من الزمن، حيث بعد مخاض طويل تم اصدار قانون في شأنها ظل أيضا حبيس رفوف الدولة، دون أن يدخل حيز التنفيذ ودون عمل الدولة على ذلك، وقد تم رصد حالات تتعلق بالعاملات والبوابين...

• عاملات العيادات الطبية:

تم تسجيل حرمان عاملات هذه الفئة بشتى صنوفها (كاتبات، ممرضات، عاملات النظافة...) داخل العيادات التي اضطرت للإغلاق بسبب حالة الطوارئ الصحية من التعويض الممنوح من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رغم كونهن في وضعية قانونية إزاءه.

• عاملات قطاع الصناعة الغذائية :

لوحظ بالنسبة لهذه الفئة عدم توفر المعقمات ومواد

النظافة والكمامات بالمصنع، مما أدى إلى إثقال أجورها، التي لا ترقى إلى الحد الأدنى للأجور، بمصاريف هذه المعدات اللازمة لمزاولة العمل إضافة إلى تضاعف مصاريف التنقل في الطاكسيات، وهو أمر قد عمق بالتأكيد الأزمة الخانقة لهذه الفئة.

• عاملات قطاع النظافة بمستشفى يستقبل مرضى كوفيد 19:

عانت هذه الفئة من عدم توفير وسائل النظافة والتعقيم وللكمامات الطبية من طرف المشغل وإدارة المستشفى- الجهة المفوضة للخدمة-، بل تم إجبار العاملات على إحضارها كشرط للحفاظ على العمل، وقد سجلنا أيضا تأخرا متكررا للتأجير في الموعد المحدد، وهكذا فقد عرف هذا القطاع تسريحات جماعية.

• عاملات وعمال مصنع للمواد الغذائية التصديرية:

خاضت هذه الفئة عدة نضالات عبر تنظيمها وقفات احتجاجية متكررة تطالب بالحد الأدنى للأجور وبالتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية الوقائية للحد من انتشار الفيروس في الوقت الذي أقدم فيه أصحاب المصنع بزيادة عدد العاملات والعمال دون تغيير في مسافة التباعد الشخصي ومقابل أجور رخيصة بالنظر لارتفاع حجم الطلبيات المعدة للتصدير.

• عمال قطاع صناعة مواد البناء:

إضافة إلى التسريحات الجماعية التي عرفها القطاع فقد تعرضت هذه الفئة لاقتطاع من اجورها بنسبة بلغت 30 بالمائة كمساهمة إجبارية في صندوق تدبير هذه الجائحة، هذه المساهمة سجلت باسم الباطرون والطبقة العاملة هي من أدى الثمن.

• عاملات القطاع الخدماتي- مراكز الاستماع:

تم الاستغناء في إطار إجراءات التخفيف في أوساط العمل عن مجموعة كبيرة من العاملات، واللواتي استفدن من الدعم الممنوح من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحيث أن أغلبهن لديهن التزامات مع الوكالات البنكية، فقد وجدن أنفسهن فريسة للشروط المجحفة التي فرضتها الوكالات البنكية عكس ما يروج في الإعلام الرسمي، مما جعلهن في وضع مديونية أكثر خنقا خلال هذه الفترة.

لقد تم تناول هذه القضايا في ثلاث حلقات سهرت على إعدادها الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بمراكش، زوايا قانونية ونقابية وسياسية، تفتح آفاقا للتفكير في عمل نقابي ملائم لفترة ما بعد الجائحة، لمواكبة الطبقة العاملة وتسليحها بحزبها المستقل.

عاملات قطاع النسيج نموذجا، فبالنظر للظرف الاستثنائي الصعب والذي يعرف أوج انتشار الجائحة، تستعيد مصانع النسيج وصناعة الألبسة بالحي الصناعي مراكش نشاطها في جو من الهلع والخوف الذي تسلل إلى نفوس العاملات والعمال

تتمة مقال منطقة اشتوكة ماسة : نموذج صارخ لاستنزاف مائي خطير واستغلال مكثف للإنسان والأرض وكارثة بيئية في الأفق

دخله لا يسمح له بتأدية أتعاب الطبيب وثمن الدواء وينتظر على الأقل شهرين لكي يتوصل بتعويضات عن تلك المصاريف تساوي نصف ما دفعه.

أما عن ظروف العمل فحدث ولا حرج. استعمال مبيدات أحيانا محظورة الاستعمال دون وسائل الوقاية وداخل بيوت مغطاة تحت درجة حرارة مرتفعة يصعب معها التنفس في ظروف عادية وبالأحرى مع استعمال مبيدات. التحرش الجنسي بالعاملات والاغتصاب أمر شائع في المنطقة.

كنتيجة لهذه الظروف ينتشر الفقر وكافة الأمراض المهنية والاجتماعية بشكل مهول في المنطقة التي تسجل أعلى نسب الفقر والأمية والإصابة بالسيدا وانتشار المخدرات والدعارة وتزايد عدد الأمهات العازبات وظهور وتنامي أحياء الميكا (مقابل أحياء القصدير) إلخ... بعبارة أخرى سيادة البؤس بكل مظاهره وأشكاله.

على المستوى الاقتصادي: الاستثمارات في المنطقة غير ثقيلة مقارنة مع الاستثمارات في الصناعة. إذ تنحصر في كراء الأراضي أو شرائها بثمن بخس حيث تكون غير مسقية. والرأسماليون الكبار وحدهم يستطيعون استصدار تراخيص لحفر آبار واستغلال الفرشة المائية.

تشكل المساحة المخصصة للبواكر الموجهة للتصدير أكثر من 50% من المساحة المسقية كما أسلفنا الذكر. وهذه المساحة في توسع مستمر نتيجة استيلاء عدد من الرأسماليين على أراضي جديدة يشترونها بثمن بخس ويستطيعون الحصول على تراخيص لحفر الآبار واستغلال المياه الجوفية.

يستعملون تقنيات متطورة في الإنتاج تمكنهم من الحصول على مردود مرتفع إذ يناهز حوالي 100 طن في الهكتار في المتوسط. يستوردون جل وسائل الانتاج (بذور ، مبيدات، أسمدة، عتاد فلاحي، آلات السقي إلخ...) ويصدرون كامل المنتوج. وجزء كبير من الأرباح يبقى في الخارج. يستفيدون من دعم الدولة يصل أحيانا إلى 100 % من قيمة الاستثمار وفوق كل هذا يستفيدون من الإعفاء الضريبي. وتعتبر الجماعات الترابية بالمنطقة من أفقر الجماعات بسبب هذا الإعفاء الضريبي.

رغم كل هذا، فإن قيمة الرأسمال في المنطقة لا يتعدى 3 ملايير درهم والقيمة المضافة لا تتعدى 9 ملايير درهم (1) ومجموع حجم صادرات المغرب من البواكر بلغ هذه السنة 800 ألف طن ، حسب تصريح وزير الفلاحة أمام مجلس المستشارين يوم 26 ماي 2020. ونسبة مساهمة منطقة شتوكة في هذه الصادرات تبلغ 50 % (1) وقيمتها لن تتعدى 4 ملايير درهم في السنة.

للمقارنة فإن قطاع صناعة الطيران في المغرب يصدر ما قيمته 10 مليار درهم من دون انعكاسات اجتماعية وبيئية كالتي ذكرنا. وهكذا وحتى من الناحية الاقتصادية الصرفة، فإن جدوى مثل هذه المشاريع الزراعية ضعيفة ولا تستحق كل الدعم الذي تقدمه لها الدولة.

خلاصة

إن منطقة شتوكة ماسة تشكل مثالا للنموذج التنموي المخزني الفاشل ونموذجا لنوع من الاستثمار الرأسمالي الذي لا ينتج إلا البؤس والفقر وضعف البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية واستنزاف الموارد الطبيعية .

الرأسمال الزراعي المتخصص في انتاج الزراعات التصديرية لا يهمه إلا الربح السريع المبني على استغلال الإنسان واستنزاف الموارد الطبيعية. لهذا لا تجده يقوم باستثمارات كبيرة وقارة على المدى الطويل. لأنه يعلم أن تلك الموارد الطبيعة غير مستدامة وستضمحل أو تنفذ يوما ما. فهو دائما مستعد للرحيل تاركا وراءه بعض البنايات والعتاد دون قيمة ليس إلا، ودمارا بيئيا واجتماعيا. فعندما تنعدم الظروف التي تتيح له الاستغلال المكثف للإنسان والبيئة، يجمع حقائبه ويرحل إلى مناطق أو بلدان أخرى شعوبها تعاني من القهر والاستبداد والقمع.

تتمة مقال المقاومة العمالية للهجوم الرأسمالي المخزني متواصلة وتتوسع باستمرار

دخله لا يسمح له بتأدية أتعاب الطبيب وثمن الدواء وينتظر على الأقل شهرين لكي يتوصل بتعويضات عن تلك المصاريف تساوي نصف ما دفعه.

أما عن ظروف العمل فحدث ولا حرج. استعمال مبيدات أحيانا محظورة الاستعمال دون وسائل الوقاية وداخل بيوت مغطاة تحت درجة حرارة مرتفعة يصعب معها التنفس في ظروف عادية وبالأحرى مع استعمال مبيدات. التحرش الجنسي بالعاملات والاغتصاب أمر شائع في المنطقة.

كنتيجة لهذه الظروف ينتشر الفقر وكافة الأمراض المهنية والاجتماعية بشكل مهول في المنطقة التي تسجل أعلى نسب الفقر والأمية والإصابة بالسيدا وانتشار المخدرات والدعارة وتزايد عدد الأمهات العازبات وظهور وتنامي أحياء الميكا (مقابل أحياء القصدير) إلخ... بعبارة أخرى سيادة البؤس بكل مظاهره وأشكاله.

على المستوى الاقتصادي: الاستثمارات في المنطقة غير ثقيلة مقارنة مع الاستثمارات في الصناعة. إذ تنحصر في كراء الأراضي أو شرائها بثمن بخس حيث تكون غير مسقية. والرأسماليون الكبار وحدهم يستطيعون استصدار تراخيص لحفر آبار واستغلال الفرشة المائية.

تشكل المساحة المخصصة للبواكر الموجهة للتصدير أكثر من 50% من المساحة المسقية كما أسلفنا الذكر. وهذه المساحة في توسع مستمر نتيجة استيلاء عدد من الرأسماليين على أراضي جديدة يشترونها بثمن بخس ويستطيعون الحصول على تراخيص لحفر الآبار واستغلال المياه الجوفية.

يستعملون تقنيات متطورة في الإنتاج تمكنهم من الحصول على مردود مرتفع إذ يناهز حوالي 100 طن في الهكتار في المتوسط. يستوردون جل وسائل الانتاج (بذور ، مبيدات، أسمدة، عتاد فلاحي، آلات السقي إلخ...) ويصدرون كامل المنتوج. وجزء كبير من الأرباح يبقى في الخارج. يستفيدون من دعم الدولة يصل أحيانا إلى 100 % من قيمة الاستثمار وفوق كل هذا يستفيدون من الإعفاء الضريبي. وتعتبر الجماعات الترابية بالمنطقة من أفقر الجماعات بسبب هذا الإعفاء الضريبي.

رغم كل هذا، فإن قيمة الرأسمال في المنطقة لا يتعدى 3 ملايير درهم والقيمة المضافة لا تتعدى 9 ملايير درهم (1) ومجموع حجم صادرات المغرب من البواكر بلغ هذه السنة 800 ألف طن ، حسب تصريح وزير الفلاحة أمام مجلس المستشارين يوم 26 ماي 2020. ونسبة مساهمة منطقة شتوكة في هذه الصادرات تبلغ 50 % (1) وقيمتها لن تتعدى 4 ملايير درهم في السنة.

للمقارنة فإن قطاع صناعة الطيران في المغرب يصدر ما قيمته 10 مليار درهم من دون انعكاسات اجتماعية وبيئية كالتي ذكرنا. وهكذا وحتى من الناحية الاقتصادية الصرفة، فإن جدوى مثل هذه المشاريع الزراعية ضعيفة ولا تستحق كل الدعم الذي تقدمه لها الدولة.

خلاصة

إن منطقة شتوكة ماسة تشكل مثالا للنموذج التنموي المخزني الفاشل ونموذجا لنوع من الاستثمار الرأسمالي الذي لا ينتج إلا البؤس والفقر وضعف البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية واستنزاف الموارد الطبيعية .

الرأسمال الزراعي المتخصص في انتاج الزراعات التصديرية لا يهمه إلا الربح السريع المبني على استغلال الإنسان واستنزاف الموارد الطبيعية. لهذا لا تجده يقوم باستثمارات كبيرة وقارة على المدى الطويل. لأنه يعلم أن تلك الموارد الطبيعة غير مستدامة وستضمحل أو تنفذ يوما ما. فهو دائما مستعد للرحيل تاركا وراءه بعض البنايات والعتاد دون قيمة ليس إلا، ودمارا بيئيا واجتماعيا. فعندما تنعدم الظروف التي تتيح له الاستغلال المكثف للإنسان والبيئة، يجمع حقائبه ويرحل إلى مناطق أو بلدان أخرى شعوبها تعاني من القهر والاستبداد والقمع.

فراشات منتصف القمر

رشيد جندول

بعينين منكسرتين قالت
- لماذا تلاحق الفراشات ؟
- الفراشات لا تتقن فن المراوغة
تنجدب للاضوء و تحترق ...
هدا قدر الفراشات ...
و هدا قدري ...
قاومت نضراتك حتى انكسرت ...
ماذا بعد ؟؟؟
الفراشات لا تتحمل حرقة القلوب
لا تتحمل حتى وجع الآهات !!!
لماذا تَ لاح قني ... ؟
مرت الغيمة و بللتني ...
طهرتني من يأسي على سفر الاحباب الى المرفئ الاخر..
الفراشات لا تعانق الاحباب عند محطات القطار و لا في المطارات ....
عمر الفراشة ربيع واحد ، دعني آخد رحيقك وأرحَلُ الى الجهة المظلمة من القمر...
هناك اعانق الكون و اتبخر ...
تركت لكم سلالتي بين الزهور ...
لاتقطفوا الزهور
تمضي كل القطارات الى سبيلها الا انا اضل افتش عن زمن عشتار ...
تمضي السنين من عمري و الشيب يغمرني، و انا اجتر بقايا حليب أم، مشطت شعري للثو، وركبت قطارها السريع بلا حقائب ...
حكت لي قصة مولدي و سر القرط في ادني ...
و لوح لي من نافدة ...
عاريا من الحب ...
مفقود انا ...
وسط بحر التيه ...
مجردا من شعري ....
هدا الفضاء صحراء ...
بلا قصيدة ....
طاووس بلا ريش ...
الشمس ستأخد ما تبقى ....
لان القمر اخد كل الفراشات و نام...
وبعينين منكسرتين سألتُ
- كيف للحب ان يكون حرف علةٍ ؟
و انا مُعتلٌ ...
اعزل ...
اجوف من داخلي ...بلا فراشة تنعش القلبي ...
بلا نشوة ...اتمختر بها كاجدادي يوغُرطة
هانيبعل
و يوبا
في شوارع، اتقاسمُ هوائها مع كليوباترا و يوليوس القيصر ...
بماذا كان يفكر نَيْرون، و هو يشاهد من ربوته العالية روما و هي ترقص من لسعات النيران ؟
هل كان منتشي ؟
هل كان يصفق ؟
والقدس ... لماذا القدس لن تكف عن الرقص ؟
و زغردة هذه الام التي تحرص على انجاب شهيد جديد ...
سلالة شهداء ...قطاراتهم سريعة...
يعانقون مفاتيح بيوتهم وهم يركبون...
يحكون لي قصة شجرة الزيتون ..
ماذا بعد ... ؟
هدا الجسد معتل ،
موشوم بندبات الخيبات المتثالية...
بدون حروب ...
كيف له ان يرقص ... ؟
كيف للقلب المنكسر ان يَنْضُمَ سطرا واحدا بعد اليوم بلا زَهور في حديقتي ...
كل القطارات مضت
ولم اعانق فراشتي ...
ماعاد في القلب مجال للسفر .
هنا سأحطُ الرِّحال...
هنا سأحترف مشاهدة قصص القطارات ...
سَؤُدوّن كل المواعيد التي خابت...
عشاق ، عادوا وحيدين، وهم يحملون باقات ورد دبلت ...
عيونٌ جاحظةٌ تفتش وسط الأمواج ...
وجوهٍ تأتي ثم تغيب ...
سأحكي للقطارات عن هجرة القصيدة ...
و سأحكي قصة عشقٍ مستحيل ...
و عن شطحات موعدٍ مجنون ...
سؤعانق نفسي ...
و سأهدي الورد لي...
وانا افكر في الفراشةِ...

الاصدارات

لقد ناقشت اعمال كتاب كبار الصحراء من خلال عالمها السحري.ك(المرايا والمتاهات) لبورخيص من امريكا اللاتينية من أصول عربية.و(الخميائي) للكاتب الكبير باولو كويلو والكاتب الليبي ابراهيم الكوني في روايته الرائعة(الماجوس)

الان لرفيق دربنا الروائي احمد بطاح مسار اخر وبطعم مخالف والذي صدرت له رواية جديدة تحت عنوان (رجل لا اثر له يسكنني.)ان مايطبع اعمال كاتبنا الشاب هو ذلك السرد المسترسل التي يوحي به خيال الصحراء الضارب في جدور التاريخ وقيمها وعاداتها وهيامها وكرمها وزواحفها وطقوس غداءها. عوالم ساحرة كما يتجلى من خلا ل الاصدار السابق لاحمد بطاح (الحب الآتي من الشرق).

فهنيئا لرفيقنا ونعم النهج الروائي الذي سلكه في عوالم الصحراء .

صدر للشاعر عبدالعزيز حاجوي رواية تحت عنوان بلوك 12 المقبرة81، تدور احداثها بكريان ابن امسيك عن طريق البطلة رحمة التي تمردت عن ساكنة الحي وعاشت على هامش المهمش .تحكي بضمير المتكلم سواء أثناء حملها في ساعفة الموتى او خلال اقامتها بالدار الاخرى وتسرد مجموعة من الوقائع .عبر شخصيات انطلاقا من مضاجعتها الفقيه مارة بلكبير السكليس .وعلاقتها مع الوسيطة الحريزية لتهياة ليال حمراء .الى مشاداتها مع احمد الحوات.الذي كان يطعم فقراء الحي القصديري والى تدخين الكيف مع الحلاق الطيبي والنهاية الدرامية للجزار البغل الذي كان طاغية ومرضه ثم موته.

ان رحمة تجاهر بما تعتبره حقها وتمارسه جهارا كتدخين الكيف او شرب الخمر وممارسة الجنس .خلافا لنفاق الساكنة.

وتتوالى الاحداث الى ان تأتي فاجعة وانتفاضة احداث 1981. والذي نال حي بن امسيك نصيبه كباقي احياء مدينة الدارالبيضاء من قمع واعتقالات.تعتقل رحمة ولكن يطلق سراحها .

ان شرارة الانتفاضة بقرب كريان بن امسيك وسقوط الطريق السيار عجل برحيل الكريان صوب حي مولاي رشيد.هذا الفراق بين ساكنة الفت فقرها وبؤسها كان صعبا بحكم العلاقات الإنسانية فقبلت هذا السكن الاسمنتي. بعدما عمرت لأربعة عقود من الزمن.

الثقافة و التغيير

الوعي الشقي في الكتابة الواقعية

عبد اللطيف الصردي

حين تأذن شمس المغيب او ينفرط يوم سرابه يتراءى في الافق و يحتمي الناس بالمنتزهات او المقاهي او الحانات للغط ولغو تروم نسيانا او انسيابا للزمن .تمة من قضى نهاره تحت شمس لافحة يشيد سقف دار او في منعرجات سبل يسوق شاحنة محملة بكل صنوف فاكهة الصيف او مزارعة تمشي مكبة على وجهها لتجني خضرا طازجة.اوفتاة تبحث عن ماء في جرار عند فوهات جب اصبح ماؤها غورا .او صيادون يصارعون موجا عاتيا قد لا يعودوا لاهلهم ويصبحواوليمة لاعشاب البحر.ايها السابح في دنيا الخيال ترهف السمع لسنفونية .وهذا حقك لايصادره لك كل لبيب لاتنسى مرضى يئنون لفظهم مارستان .وزحام اناس اختلفوا في راي فقضوا

زهرات العمر في غيبات السجون المقرفة وربات بيوت تكدسن في غرف ضيقة.وزحام حافلات مدن سفلى تكدح يسوقها سائقون يتجرعون كلاما نابيا كعلقم .ونادلات المقاهي اللواتي تنظرهن افواه جائعة. يزرعن لنا الامل فوق مرمدة سجائر رخيصة رديئة .

كان بودي لو لم يكن الم المنتجين لقرضت شعرا في غزل يليق بالعاشقين .وانشدت غناء للساهرين .وسردت قصص الشطار للمتسكعين.ومدحت المادحين. ولهذا الاعتبار ولامور اخرى لا مندوحة لذكرها افردت افراد البعير الاجرب وامنت بجدل ماركس واحببت درويش ولبست جلباب صوفيا لابن عربي .واعجبت بكوفية حكيم الجبهة .وانبهرت بخطابات كاسترو بالإسبانية.وفتنت بشعر باولو نيرودا.

تستضيف الجريدة الرفيق عبد الرحيم الهندوف عضو النهج الديمقراطي والكاتب العام لاتحاد المهندسين المغاربة وهو احد الخبراء في مجال تدبير الماء

تشكر هياة التحرير الرفيق عبد الرحيم وتنوه بمضمون افادته الهامة والرصينة المتعلقة بالماء هذه المادة الحيوية والتي اصبح تملكها واحتكارها يعتبر اعتداء على ثروة وطنية من حق الشعب وكادحيه

1 اختار المغرب منذ الاستقلال السياسي نموذجا تنمويا يرتكز أساسا على الفلاحة وسياسة السدود ورصد لها أغلبية الاستثمارات على حساب التصنيع وقطاعات اجتماعية أخرى كالتربية والصحة. ما تقييمكم لهذه السياسات اليوم؟

بداية لا بد أن نشير إلى أن المغرب لم يختر هذا النموذج بل استمر في اتباع نفس السياسات التي سطرها الاستعمار. سياسات طبقت في كل المستعمرات. وكانت تهدف إلى تسخير هذه الأخيرة لتموين فرنسا المتروبول بالمواد الغذائية خاصة الخضروات والحوامض وكذلك المواد المعدنية الخامة دون تصنيعها محليا. ومخطط مليون هكتار وضعه الاستعمار في الثلاثينات كما تبين ذلك العديد من الوثائق. وارتكزت هذه السياسة على تقسيم المغرب إلى نافع حيث تتوفر الأراضي الخصبة والموارد المائية (سواء التساقطات المرتفعة أو مياه الري) وآخر غير نافع يضم المناطق الجافة والأقل خصوبة. وكما تعلمون فإن الاستعمار لا يتم عبر الاحتلال العسكري فقط ولكن عبر الاستيطان من طرف المعمرين وكذلك السيطرة على دواليب الاقتصاد. فبدأ الاستعمار تنفيذ مشروع مليون هكتار من خلال بناء سد بين الويدان لسقي سهل بني موسى بتادلة وسد الكنزرة لسقي منطقة الغرب وسد قصبة تادلة لسقي سهل بني عمير بتادلة (الفقيه بنصالح) وسد مشرع حمادي لسقي سهل تريفة. وفي هذه المناطق السقوية بالإضافة إلى مناطق أخرى خصبة ذات تساقطات مطرية مهمة استوطن غالبية المعمرين بعد نزع الأراضي من مالكيها الأصليين. بعد الاستقلال الشكلي تم استبدال المعمرين الأوروبيين بملاكين كبار مغاربة الذين استولوا على 70 % من المساحة المسترجعة . و30 % فقط تم توزيعها على صغار الفلاحين في إطار إصلاح زراعي فرض تحت ضغط الحركة الوطنية والأحداث السياسية التي عرفها المغرب في بداية السبعينات.

سياسة سقي مليون هكتار كلفت الدولة استثمار أكثر من 40 مليار درهم مولت كلها عن طريق الديون الخارجية.

2 هل ساهمت هذه السياسة على الأقل في ضمان السيادة الغذائية للمغرب؟

للأسف لا وذلك لعدة أسباب نذكر من بينها:

1/ نسبة المساحة المسقية ضعيفة لا تتعدى 15 % من المساحة المزروعة واستفاد منها فقط 13 % فقط من الفلاحين. كان من الممكن أن ترتفع هذه النسبة لو تم اعتماد الري التكميلي عوض الري العادي. بمعنى إشباع جزء فقط من حاجيات المزروعات من الماء. بهذه الطريقة سنحصل على مردود أمثل أي أعلى مردود بأقل تكلفة من الماء. وهناك عدة أبحاث أجريت في المغرب على أنواع مختلفة من المزروعات وعلى سنوات عديدة وأعطت نتائج مهمة وبينت أهمية الري التكميلي. للأسف الانتقال من البحث إلى التنمية مازال يطرح عدة إشكاليات في المغرب.

2/ إلى حدود منتصف الثمانينات كان على المستفيدين من مياه السقي في الدوائر السقوية التي أنشأتها الدولة بأموال عمومية احترام الدورة الزراعية. بمعنى أن الفلاح في هذه الدوائر كان ملزما بتخصيص نسبة من أرضه لزراعات معينة كالزراعات السكرية والزيتية والأعلاف إلخ.... وذلك للمساهمة في تأمين الأمن والسيادة الغذائيين. للأسف عند نهاية الثمانينات فرضت المؤسسات المالية الدولية على بلادنا وعلى العديد من البلدان ذات الاقتصاد التبعي سياسة البرلة والخوصصة وتخلي الدولة عن جميع القطاعات المنتجة لفائدة الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي. وهكذا تم تحرير الدورة الزراعية في الدوائر السقوية ولم يعد الفلاح ملزما بأي زراعة. نتيجة لذلك تم التخلي عن زراعة الشمندر في العديد من الدوائر مما أدى إلى إغلاق 8 معامل تكرير من أصل 13 وما تبعه من ضياع استثمارات عمومية باهضة لبناء تلك المعامل من جهة ومن جهة أخرى حدوث مآسي اجتماعية بسبب تسريح العاملين بتلك المصانع وضياع آلاف فرص الشغل غير المباشرة كاقتلاع الشمندر ونقله إلخ...والأخطر من كل هذا انخفاض نسبة تغطية حاجيات المغرب من السكر من 64 % إلى 20 %. نفس الشيء بالنسبة للمزروعات الزيتية والقطن حيث أصبحنا نستورد جل إن لم نقل كل حاجياتنا من هذه المواد.

3/ ضعف مردود المزروعات في المناطق السقوية رغم توفر الماء وغياب المعانات من الجفاف. فعلى سبيل المثال مردود الحبوب لموسم 2015-2016 الذي كان جافا لم يتعد في المتوسط 9.4 قنطار/هكتار على الصعيد الوطني. وعلى مستوى مناطق نفوذ المديريات الإقليمية للفلاحة التي تضم فلاحة بورية بالأساس لم يتعد هذا المردود 6.8 قنطار/هكتار . لكن المعضلة الكبرى هي في مناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي حيث أغلبية الاراضي مسقية ورغم ذلك لم يتعد مردود الحبوب 17.8 قنطار/هكتار وهو مستوى ضعيف.

نفس الشيء بالنسبة للمزروعات الأخرى التي لا يمكن ممارستها دون سقي كالشمندر حيث لا يتعدى المردود 70 طن/هكتار. وهو مردود ضعيف لم يتغير كثيرا منذ 40 سنة حيث كان 55 طن/هكتار .

هذا الضعف في المردود مرده عدة أسباب. منها ضعف تأطير الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين الذين يعانون، بالإضافة إلى ذلك، من صغر مساحة الاستغلاليات وصعوبة الولوج إلى التمويل والدعم المقدم من طرف الدولة والأمية وكذلك ضعف البحث وغياب منظومة الانتقال من البحث إلى التنمية.

كخلاصة فإن أغلبية حاجياتنا من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والسكر والزيت يتم استيرادها وهذا يرهن السيادة الغذائية للمغرب.

وحتى على مستوى الميزان التجاري فإن معدل الواردات من المواد الغذائية ما بين 2015 و 2017 بلغ 42,7 مليار درهم في حين أن معدل الصادرات الغذائية في نفس الفترة بلغ 28,6 مليار درهم أي عجز يساوي 14,1 مليار درهم وبالتالي نسبة تغطية للواردات لا تتعدى 67 %.

3 على مستوى التنمية هل حققت سياسة السدود والسقي التي استقطبت غالبية الاستثمارات العمومية تنمية اقتصادية واجتماعية؟

رغم أن الفلاحة المسقية تساهم ب 45 % من القيمة المضافة الفلاحية و ب 75 % من قيمة الصادرات فهي لا توفر إلا حوالي 21.5 % من مجموع مناصب الشغل التي يوفرها القطاع الفلاحي. وبصفة عامة تبلغ نسبة النشاط في المجال القروي 53.2 % من السكان البالغين سن الشغل (77.9 % بالنسبة للرجال و 29.7 بالنسبة للنساء) وهي نسب ضعيفة. وجزء كبير من النشطاء خاصة النساء يشتغلون كيد عاملة مساعدة من دون أجر ولا أي تغطية اجتماعية. أما العمال الزراعيون الذين يمكن أن يستفيدوا قانونيا من التغطية الصحية لا يتم التصريح إلا بنسبة 10 % منهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وحسب الإحصائيات الرسمية تبلغ نسبة الفقر في المجال القروي 9.5 % مقابل 1.6 % في المجال الحضري.

وبصفة عامة فإن أهم نشاط اقتصادي في الأرياف هو الفلاحة إذ تشغل 74.% من الساكنة النشيطة القروية و32 % من مجموع السكان النشيطين. ورغم ذلك فإن هذا القطاع لا يساهم إلا بنسبة تتراوح ما بين 11 و15 % من الناتج الداخلي الخام. وكل هذه الأرقام مؤشرات على تخلف تطور الرأسمالية والإقتصاد المغربي إذ لم تستطع القطاعات الأخرى أي الصناعة والخدمات استقطاب مئات الآلاف من اليد العاملة القروية الفائضة بسبب تخلف الفلاحة وضعف مردوديتها. إن الدول الرأسمالية في أوروبا كانت تعرف أوضاعا مماثلة خلال القرن 19 لكنها اليوم لا يتعدى عدد سكانها في الارياف 20% ونسبة العاملين في الزراعة تقدر ب2 إلى 3 % من مجموع السكان النشيطين، والزراعة لا تساهم بأكثر من 2%.من الناتج الداخلي الخام.

إن النظام الرأسمالي التبعي بالمغرب لم يستطع تطوير لا الفلاحة ولا القطاعات الأخرى, فظل اقتصاده هشا نسبة نموه ضعيفة تراوحت مابين 1.1 و4.5 % خلال الخمس السنوات الأخيرة حسب التساقطات المطرية.

النموذج التنموي المغربي نموذج تبعي لسياسة الاستعمار

على بعد شهر واحد من الدخول المدرسي
الوزارة تعجز عن وضع تصور واضح

محمد شاعر

مازالت الحكومة عاجزة عن وضع تصور نهائي للدخول المدرسي المقبل ،نظرا لعدم وضوح الرؤية لديها بخصوص تطورات الجائحة التي انفلت ،من يد الحكومة، عقال التحكم فيها ،ولم يعد الهم الوقائي والصحي ياتي في اولويات اهتماماتها بعد ان اصبح الراسمال متحكما في رسم سياسات المخزن في تدبير الاوضاع في ظل جائحة كورونا،من فتح معامل ومراكز تجارية وضيعات المعمرين الجدد دون التأكد والمراقبة الصارمة لتدابير الوقائية والاحترازية بضغط من الباطرونا، و التحكم في مخرجات القانون المالي التعديلي الذي استرجعت به الباطرونا ما ساهمت به في صندوق تدبير الجائحة،إن كانت بالفعل قد ساهمت ،اضعاف مضاعفةبإقرار خصم ضريبي من تكاليف المقاولات على امتداد عدة سنوات محاسباتية.ولا شك ان هذا الراسمال ستكون له الكلمة في ظل الحكومة المخزنية في شؤون عامة اخرى ،ما دام ممثلا في دواليب الدولة المخزنية في كل مستوياتهامن حكومة وبرلمان ولجنة اليقظة الاقتصادية التي تغيب فيها النقابات ،التي غابت ان اي مشورة بخصوص تدبير قطاع التعليم في ظل الجائحة.هذا القطاع الذي يسود الغموض حول انطلاقته السنة المقبلة. هذا الغموض الذي يتجلى في وضع الاسر والتلاميذ امام ثلاثةاحتمالات لا تسمح للأسر باي استعداد مسبق ،خاصة وان اثنين من السيناريوهات المحتملة تتطلب تكاليف مادية ومعنويةوظروف قاهرة لاقبل لملايين الاسر بها ،وهما سيناريو التعليم عن بعد وسيناريو التعليم المزدوج التناوبي.فالتعليم عن بعد في هذه السيناريوهات يتطلب توفر إمكانيات لوجيستيكية للتلاميذ من اجهزة الربط بشبكة الانترنيت وحواسيب او هواتف نقالة ذات صبيب عال وخدمات جيدة للانترنت مفتقدة في العديد من مناطق المغرب ،ونقصها عانى منه تلاميذ الاسر الفقيرة بل حتى المتوسطة الدخل، وفرض على الوزارة حصر مجالات امتحان البكالوريا في المجالات التي درست في الدروس الحضورية وهو اعتراف بصعوبة تحقيق الجودة والانصاف عن طريق التعليم عن بعد.واضافة الى الجانب المادي يفرض التعليم عن بعد توفر شروط معنوية خاصة بالنسبة لمستويات التعليم المدرسي حيث المراحل العمرية للتلاميذ

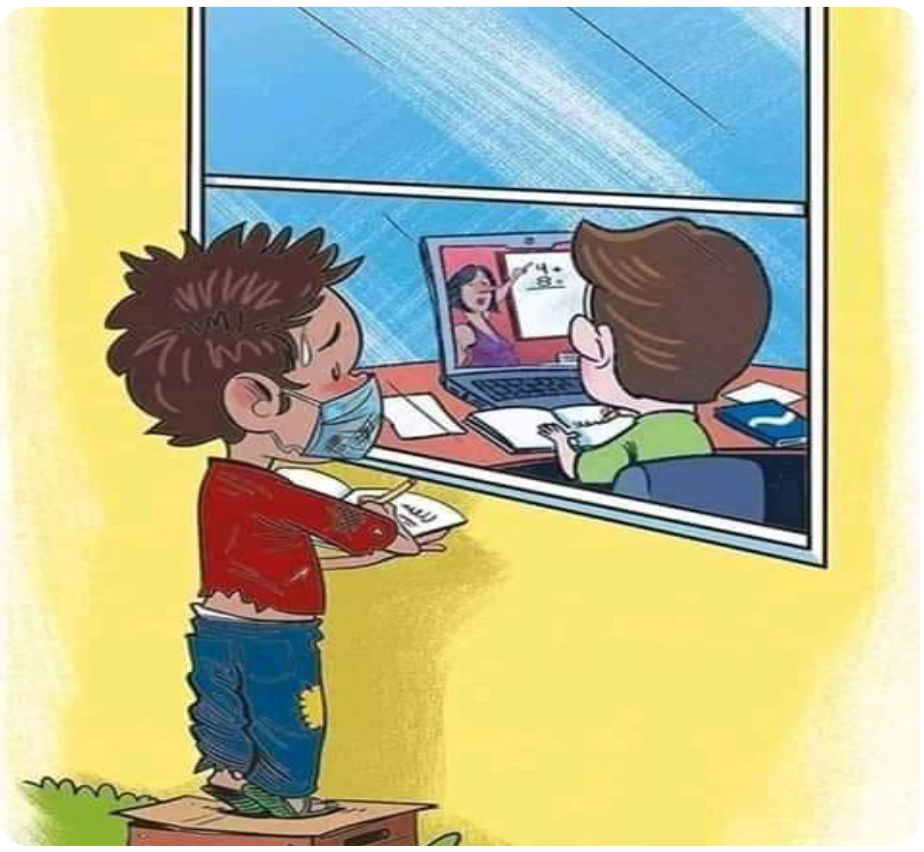

هذه المستويات تفرض حضور راشدين ،فهل يمكن ضمان هذا الحضوربالنسبة لجميع الاطفال والمراهقين؟الجواب جاء في العديد من ردودالفعل الرافضة التي طرحتها الاسر التي يشتغل فيها الأبوان معا خارج البيت ولا يمكنها متابعة مدى قدرة و التزام ابنائهابالتعلم عن بعد ،لاسيما بالنسبة لاطفال المستوى الاولي والابتدائي.بل حتى الاسر التي تضمن حضور احد الابوين في البيت إلى جانب الابناء يتعذر عليها المتابعة المستمرة.وعلى المستوى البيداغوجي لا يخفى الدور الاساس للتفاعل المباشر بين المعلم والمتعلم،وأهمية التوجيه المباشر للمدرس ،وهما امران ينتفيان في الدراسة عن بعد.

وهناك تناقض يبدو في سيناريو التعليم المزدوج،فالوزارة تريد اعتماده كوسيلة لتجنب تجمعات ،والحال انه يتضمن التعليم الحضوري الذي يعني حضور والتقاء مجموعة من التلاميذ تمثل 50 في المائة من تلاميذ المؤسسة،لنفترض ان المؤسسة تضم الفين تلميذ ،إذن سيحضر الف تلميذ من الاطفال والمراهقين ،وهذا تجمع كبير،هل يمكن لمؤسسة بحارس عام واحد او حتى اثنين من الحراس ضبط التزامهم بالتدابير الاحترازيةفي الساحة وعند الدخول والخروج؟إذن الهدف استمرار تجربة التعليم عن بعد ولو في حدود معينة لاستغلالها على المدى القريب او المتوسط لتقليص التكاليف المخصصة لتعليم ابناء المغاربة ،وهو ما برز في القانون المالي التعديلي، وتحويلها إلى كاهل الاسر والحد من التوظيف في التعليم وتكاليف البنيات التعليمية من مدارس وكليات ومعاهد،ولما لا تسريح آلاف من المتعاقدين وهناتتكامل الغاية من التعليم عن بعد والغاية من فرض التعاقد على المدرسين.

إن تجربة التعليم عن بعد في ظل اعتماد المناهج الحالية ابانت عن فشلها وخاصة بالنسبة للتعليم المدرسي ولا يمكن ان تكون بديلا للتعليم الحضوري ،ومحاولة فرضها من جديد يبرز عدم الإرادة السياسية في تهيئ شروط تعليم حضوري في ظل الجائحة بإبداع سيناريو ملائم يمثل فرصة لتغيير المناهج في كل مستوياتها ، ومنها المقررات والطرق والزمن المدرسي.

من وحي الأحداث

كورونا والإسلام السياسي

التيتي الحبيب

طالت إجراءات الاحتراز الطبي مناسك الحج والعمرة والصلاة في الحرمين في مكة والمدينة. اتخذ الاسلام الوهابي قرار منع الصلاة في تلك الاماكن الاكثر استقبالا للمسلمين عبر العالم.

لكن هذا الوضع الوبائي لم يمنع صنفا آخر من الإسلام السياسي وهم الإخوان المسلمون بقيادة طيب رجب اردوغان من اقتناء متحف ايا صوفيا وتحويله الى مسجد وإقامة أول صلاة الجمعة وكأنها تقام في مكة أو المدينة، تنقلها القنوات التليفزيونية العالمية. الإخوان المسلمون يحولون الأنظار إلى بلدانهم أي الى مجال ممارسة سلطتهم لينتصروا على الوهابية في إقامة شعيرة صلاة الجمعة باحترازات بسيطة وشكلية وكأن كورونا تخافهم أو هم لا يقيمون لها وزنا أمام صلاة الجماعة.

يسعى أردوغان الى زعامة الإخوان المسلمين للإسلام السياسي وينجح فيما فشل فيه الوهابيون وهو تحدي كورونا.

طبعا في هذا الصراع ضاعت حقوق الشعوب لأن لا الإخوان المسلمين ولا الوهابيين قادرين على حماية شعوبهم من جائحة كورونا، والكل يطبق سياسة مناعة القطيع ولا يهتم بالقطاع الصحي العمومي لتطويره وجعله الدرع الواقي من الجائحة الحالية واحتمالات تطورها الى الأسوء.

وغير بعيد عن المغرب، في ليبيا أحد أطراف المغرب الكبير يتواجه الخصمان عسكريا ويسعيان إلى بسط نفوذهما، وهما طبعا يستهدفان هذه المنطقة من العالم من اجل إخضاع شعوبها وتسخيرها لخدمة مصالح الامبريالية. انهما يخوضان حرب السيطرة بالوكالة حتى يمنعان انتشار الثورة التي اندلعت اولى شرارتها سنة 2010 وهي مستمرة بقوة اليوم في السودان حيت بدأت تنهار أول وأكبر دولة للإخوان المسلمين الذين تمكنوا فيها بمساعدة عسكر عمر البشير المجرم.

الطرفان المتصارعان – الوهابيون والإخوان المسلمون – يسعيان للقيام بدور دركي الامبريالية الموكولة له مهمة قمع الشعوب وإجهاض الروح الثورية وإرادة التحرر من القبضة الامبريالية والصهيونية. إنهما يتنافسان على من يقوم بالمهمة بشكل ترضي الاسياد الجدد للعالم المتعدد القطبية إنهما يسعيان لمنع تمدد القطب المنافس للقطب الامريكي وحلفائه الغربيين.

الحرب الدينية الناشبة بين الأتراك والسعوديين هي تركيز للحرب السياسية التي هي بدورها تركيز للحرب الاقتصادية التي تتحكم الامبريالية الامريكية في خيوطها.